أثر استخدام نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على أحكام الرقابة على التكاليف في ضوء تغيرات سعر الصرف (دراسة ميدانية)

إعداد
الباحث/ خالد سطام العتيبي

إشراف

أ.م. د/ اكرامي جمال السيد زاهر
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة جامعة المنوفية

د/ سامح سالم عوض سالم
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة جامعة مدينة السادات

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات
المجلد السادس عشر – (عدد خاص – الجزء الرابع) – سبتمبر ٢٠٢٤م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:
العتيبي، خالد سطام؛ زاهر، إكرامي جمال السيد؛ سالم، سامح سالم عوض، (٢٠٢٤)، "أثر استخدام نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على أحكام الرقابة على التكاليف في ضوء تغيرات سعر الصرف: دراسة ميدانية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (خاص)، ١٦٨٢ – ١٧٢١.

رابط المجلة: https://masf.journals.ekb.eg

ملخص البحث:

استهدف البحث التعرف على مدى تطبيق تخطيط موارد المنشأة ERP بمنشآت الأعمال الكويتية، والكشف عن مدى إحكام الرقابة على التكاليف بمنشأة الساير جروب الكويتية، وتحديد آثار تغيرات سعر الصرف بمنشآت الأعمال الكويتية، وكذلك الكشف عن وجود أثرٌ ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة ERP على إحكام الرقابة على التكاليف في ضوء تغيرات سعر الصرف بمنشآت الأعمال الكويتية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المنشآت الاقتصادية الكويتية، واشتملت عينة الدراسة على (٢٠٩) عاملاً من العاملين بمنشأة ساير الكويتية، واعتمدت الدراسة على كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي كمناهج للدراسة، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق تخطيط موارد المنشأة ERP بمنشأة ساير الكويتية جاء بدرجة متوسطة، وأن إحكام الرقابة على التكاليف بمنشآت الأعمال الكويتية جاء بدرجة متوسطة، كما كشفت النتائج أيضاً عن وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة ERP على إحكام الرقابة على التكاليف في ضوء تغيرات سعر الصرف بمنشآت الأعمال الكويتية، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير وتحسين نوعية آليات التخطيط والرقابة على التكاليف في الشركات، والعمل على زيادة الوعي بأهمية تطيق نظم تخطيط الموارد ونشر ثقافة التطوير والتحسين المستمر.

الكلمات المفتاحية: نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP)، احكام الرقابة على التكاليف، تغيرات سعر الصرف.

Abstract

The research aimed to identify the extent of the application of enterprise resource planning (ERP) in Kuwaiti business establishments, and to reveal the extent of tight control over costs in the Kuwaiti Al-Sayer Group facility, and to determine the effects of exchange rate changes in Kuwaiti business establishments, as well as to reveal the existence of a statistically significant effect of the application of the enterprise resource planning system ERP on Tightening control over costs in light of exchange rate changes in Kuwaiti business establishments. The study population consisted of all Kuwaiti economic establishments. The study sample included (209) workers at the Kuwaiti Sayer facility. The study relied on both the inductive approach and the deductive approach as methods for the study, and the questionnaire was used. As a tool for the study, the study found that the implementation of enterprise resource planning (ERP) in the Kuwaiti Sayer facility was of a moderate degree, and that the tightness of cost control in Kuwaiti business establishments was of a moderate degree. The results also revealed that there was a statistically significant effect of the application of the enterprise resource planning system (ERP) on the tightness of Cost control in light of exchange rate changes in Kuwaiti business establishments. The study recommended the necessity of developing and improving the quality of planning and cost control mechanisms in companies, and working to increase awareness of the importance of

implementing resource planning systems and spreading a culture of continuous development and improvement.

Keywords: Enterprise Resource Planning (ERP) System, Cost Control Judgments, Exchange Rate Fluctuations

• المقدمة:

يُعد إحكام الرقابة على التكاليف من العناصر الأساسية في إدارة المؤسسات، حيث تهدف إلى ضمان تحقيق الكفاءة المالية والاقتصادية عبر مراقبة وضبط المصاريف المختلفة، وهو ما أشار له العبيدي حاجي ومحمود (٢٠٢٣) بأن للرقابة على التكاليف دور مهم في تحديد الوضع التنافسي للمنشأة؛ لذا ينصب اهتمام المؤسسات في تخطيط ومراقبة التكاليف لتحقيق الأهداف الرئيسة، فالرقابة على التكاليف إجراء إداري مستمر لتحقيق جميع أهداف المنشأة من خلال مراقبة جميع خطوات الإنتاجية لخفض التكلفة، وتحديد الفروق بين التكلفة الفعلية والتكلفة المخططة؛ بهدف كشف الانحرافات والأخطاء بقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها.

وتشمل هذه العملية تحليل التكاليف الفعلية مقارنة بالميزانيات المخططة والتنبؤ بالتكاليف قبل البدء بعملية الإنتاج، وضرورة مطابقة هذه التقديرات بالمتحقق من أعمال سابقة لإمكان اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وضرورة التأكد من حسن سير عمل هذه التكاليف وفقًا للأهداف والبرامج المحددة وتصميم الإجراءات المرتبطة بكل عنصر من عناصر التكاليف وفقا لتلك الأهداف، ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للحد من التكاليف الزائدة، وبالتالي توجيه القرارات الإدارية عن طريق توفير معلومات مالية موثوقة عن الأداء المالي (إبراهيم، ٢٠١٦).

وتعتبر الرقابة على التكاليف من أهم أنماط الرقابة في منشآت الأعمال التي تختص بجانبٍ مهم من نشاط المنشأة، وهو التكلفة بجميع عناصرها، فهي وسيلة المديرين للتأكد من تحقيق الأهداف، ووضع الخطط موضع التنفيذ بالنمط المرسوم، كما أن الرقابة على التكاليف تتيح للمديرين إمكانية الكشف عن العوائق التي تقف إزاء تنفيذ الخطط، وتشعرهم في الوقت المناسب بضرورة تعديله بشكلٍ كليّ أو الأخذ بإحدى الخطط البديلة، كما أن شأن الرقابة هو شأن التخطيط فهي تنظر إلى الأمام أن أفضل أنواع الرقابة هي القدرة على تصحيح الانحرافات ومعالجتها عقب وقوعها (أبكر، ٢٠٢٣).

وفي ضوء ما يشهده العالم من الأحداث التي أثرت على المؤشرات الاقتصادية العالمية، والتي تعد من نتائجها تغيرات سعر الصرف، وتُعد تغيرات سعر الصرف من التحديات الرئيسة التي تواجه المؤسسات في الأسواق العالمية؛ حيث يمكن أن تؤثر بشكلٍ كبيرٍ على تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات النهائية والربحية العامة؛ فقد أدت التغيرات في سعر الصرف إلى صعوبة في الرقابة على التكاليف وإيرادات أنشطة الاستيراد والتصدير، وإحداث تأثيرات مباشرة على أرباح المنشآت ومواجهة المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية، وزيادة في تكاليف الاستيراد؛ بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية؛ حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية إلى انخفاض قيمة الأرباح عند تحويلها إلى العملة المحلية (Kismawadi et al., 2023).

ويشير سعر الصرف إلى سعر العملة الأجنبية مقوماً بوحدات من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، والحاجة للصرف تقتضيها معاملات تتصل بالعالم الخارجي، والطلب على النقد الأجنبي هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات (معن، ٢٠١٩).

وتُعد نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) من الأدوات الاستراتيجية الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الحديثة؛ لتحقيق تكامل وتنظيم العمليات المختلفة داخل المؤسسة؛ حيث أشار (حامد والسجاعي، ٢٠١٧) إلى أن نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) تُعد بمثابة تطورًا لنظم المعلومات التي ظهرت لمقابلة احتياجات المنظمات، ومتطلبات بيئة العمل الحالية، وتحقيق التكامل بين كافة العمليات، والوظائف، وربط كافة الأطراف والأقسام ببعضها البعض.

وتأتي أهمية هذه النظم في تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة مستوى الدقة والشفافية في إدارة الموارد؛ مما يعزز من قدرة المؤسسة على اتخاذ قرارات مستنيرة ومبنية على بيانات دقيقة، فقد أكد (إبراهيم، ٢٠٢٠) أن نظام تخطيط موارد المنشأة يعمل على تعزيز عمليات المنشأة، وربط الأقسام بقاعدة بيانات عامة مشتركة بحيث يتم دمج تشغيل المعلومات داخل كل قسم في المنشأة في نظامٍ واحدٍ يسمح بحيازة جمع المعلومات مرة واحدة، ثم يتم توزيعها على الأقسام الوظيفية بالمنشأة، بحيث إنه إذا ما تمَّ إدخال وتحديث بيانات بواسطة قسم معين فإن نفس البيانات بعد تحديثها هي التي يتم استخدامها بواسطة الأقسام الأخرى لخدمة احتياجاتها؛ الأمر الذي يترتب عليه دعم قيمة المنظمة، وتحسين الوقت والجهد والتكلفة ومعدلات الجودة والدقة.

كما تتيح نظم تخطيط موارد المنشأة تقديم حلولٍ متكاملةٍ إلى إدارة موارد المنظمة بجميع أشكالها وأنواعها وتفرعاتها، وتوفير المعلومات الجديدة للمستويات التنظيمية المختلفة؛ وبالتالي يزيد النظام من القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة بشكلٍ كبيرٍ، كما يوفر إمكانية المشاركة في البيانات والمعلومات والحصول عليها مهما كان مصدرها، وكذلك يتيح تعديل وتشكيل البرامج والمنظومات الفرعية بما يتناسب مع احتياجات المؤسسات (الجبلي والأشقر، ٢٠٢١).

وإحدى المزايا الملموسة لاستخدام نظام تخطيط موارد المؤسسات تبرز في تخفيض تكاليف تشغيل المنشآت، مع سهولة الوصول للمعلومات المتاحة باستخدام النظام؛ حيث يمكن للموظف جمع المعلومات عن طريق تشغيل تقرير، وبالنسبة للفوائد التشغيلية، فاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات لديها تاريخ طويل في تخفيض التكاليف والرفع من مستوى الإنتاجية عن طريق أتمتة العمليات الأساسية التي تسهم في تسريع العمليات الإنتاجية، كما يقدم نظام ERP الفرص الحقيقية لتحقيق التميز والزيادة في التنافسية، وتوسيع نطاق الأعمال وخلق تكامل داخل المنشأة؛ مما يسهم في تحسين اتخاذ القرارات والأداء المؤسسي (لويس، ٢٠٢٣).

وتعمل نظم تخطيط موارد المنشأة ERP كذلك على قياس التكاليف بدقة من خلال تحميل المنتج بالموارد المستهلكة في الإنتاج، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة العمليات وتحسين العملية الإنتاجية، وذلك من خلال تحليل الأنشطة وحذف الأنشطة غير المضيفة للقيمة، مما يحقق منافع على المستوى الاستراتيجي للمنشأة تتمثل في تحقيق التكامل بين الوظائف، وتخفيض التكاليف والقدرة على رقابتها وإدارتها بدقة (محمد، ٢٠١٧).

كما يؤثر نظام تخطيط موارد المنشأة على الرقابة على التكاليف، حيث يوفر نظام تخطيط الموارد كافة البيانات التفصيلية حول صفات كل منتج أو خدمة تقدمها المؤسسة؛ مما يتيح الرقابة على التكاليف والموارد المطلوبة لإنجازها (Azeez et al., 2020)، ويتيح نظام تخطيط موارد المنشأة التواصل الفعَّال بين جميع الأقسام داخل المؤسسة، مما يؤدي إلى إدارة أكثر فعَّالية وحصول المزيد من المعلومات الموثوقة والمتاحة التي يسهل استخدامها في صنع القرار، ومراقبة التكاليف، ودعم القرار، وتحسين أداء الأعمال، وتنظيم الموارد العمالة، والمواد، والنقد، واستهلاك الموارد وإيرادات المنشأة (Jayamaha et al., 2023).

ومما سبق وفي ضوء الأهمية الكبيرة لنظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) في تحسين الكفاءة التشغيلية والإدارية، إلى جانب التحديات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات سعر الصرف، يأتي هذا البحث؛ لتسليط الضوء على أثر استخدام نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على أحكام الرقابة على التكاليف في المنشآت الاقتصادية الكويتية في ضوء تغيرات سعر الصرف.

- **مشكلة البحث:**

تشهد المنشآت الاقتصادية في الكويت تحدياتٍ متزايدة نتيجة للتقلبات المستمرة في أسعار الصرف، والتي تؤثر بشكلٍ مباشرٍ على تكاليف التشغيل والربحية، فقد أشار الشمري وآخرون (٢٠٢١) إلى أن التغيرات الاقتصادية والإقليمية والدولية تؤدي إلى عدم استقرار أدوات السياسة النقدية والمالية في المنشآت الكويتية نتيجة لتغيرات أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، والتضخم، وعرض النقود، مما يحدث اختلالًا في ميزان المدفوعات، وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ سياسات من شأنها الحفاظ على استقرار عرض النقود المتبادل؛ للمحافظة على معدلات التضخم في حدود مقبولة.

في هذا السياق، تظهر نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) كحلٍ تكنولوجيّ متقدم يمكن أن يعزز من قدرة المؤسسات على إدارة مواردها بكفاءة أكبر، ومع ذلك، تعاني المنشآت الكويتية من ضعف في العناصر اللازمة لتطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP)، فهي تحتاج إلى نظام للإدارة يمكنه تلبية مجموعة واسعة من الوظائف، وكذلك تجميعها في قاعدة بيانات واحدة تشمل الموارد البشرية، وإدارة سلسلة الموارد، والإدارة المالية، وإدارة المخزون، والمشتريات، والمبيعات، والإنتاج، وغيرها (النشمي، ٢٠١٦).

وتعاني المنشآت الكويتية من سوء الاستخدام للأصول الحكومية والتجاوزات على الأموال العامة، وأحيانًا تُعرضها لمخاطر فقدان الأصول أو الإسراف في استخدامها، بالإضافة إلى عدم وجود قاعدة بيانات مالية محاسبية مركزية تتيح تضافر الجهات المكلفة بعملية الرقابة على الوحدات (الحربي، ٢٠١٧).

وقد أشار (الفوزان، ٢٠٢٣) إلى أن مستوى تخطيط موارد المنشأة (ERP) في المنشآت الكويتية جاء بدرجةٍ متوسطةٍ، ويُعزى ذلك إلى قلة فاعلية نظم إدارة الموارد البشرية نتيجة لعدم وجود الكفاءات الكافية، ووجود قصور في نظم إدارة الشؤون المالية، وكذلك نظم المعلوماتية، والاتصالات، وإدارة المشتريات، والمخازن.

ويعتبر التحكم في هذه التكاليف وضبطها أمرًا بالغ الأهمية؛ لضمان استدامة ونموّ هذه المنشآت؛ ومع ذلك، غالبًا ما تواجه المؤسسات الكويتية صعوبات في تحقيق هذا الهدف؛ فقد أكدت دراسة (النويعم، ٢٠١٦) إلى أن هناك احتمالية حدوث أعطالٍ غير متوقعة مازال واردًا، مما يعني خسارة مادية كبيرة؛ لذلك تمَّ التفكير في أسلوبٍ أحدث وهو الرقابة على التكاليف، والذي يعتمد على الرقابة من أجل التنبؤ بالأعطال التي يمكن أن تقع قبل حدوثها، وهو ما أكدته دراسة (دلوه، ٢٠١٦) التي أشارت إلى ضرورة العمل على تعزيز الرقابة على التكاليف في القطاعات الكويتية؛ سعيًا لأخذ مكانةٍ بين القطاعات العربية والدولية المنافسة في ظل اقتصاد دولي منفتح.

وفي ضوء ما سبق ذكره يمكن صياغة مشكلة البحث في عدد من الأسئلة كما يلي: -

1. ما هي طبيعة ومحددات تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة ERP في منشآت الأعمال الكويتية؟
2. ما هي انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على ضوابط الرقابة على التكاليف في منشآت الأعمال الكويتية؟

3. ما هو تأثير تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة ERP على أحكام الرقابة على التكاليف في ضوء تغيرات سعر الصرف؟

- **أهداف البحث: يمكن عرض أهداف البحث من خلال ما يلى:**

1- التعرُّف على طبيعة ومحددات تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة ERP في منشآت الأعمال الكويتية.

2- تحديد انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على ضوابط الرقابة على التكاليف في منشآت الأعمال الكويتية.

3- قياس أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة ERP على أحكام الرقابة على التكاليف في ضوء تغيرات سعر الصرف.

- **أهمية البحث: يمكن تناول أهمية البحث من المنظورين العلمى والعملى كما يلى:**

أ- الأهمية النظرية:

1. تسليط الضوء على أهمية نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) الذي يمثل أحد أهم الأدوات التكنولوجية الحديثة المستخدمة في تحسين كفاءة إدارة الموارد داخل المؤسسات.
2. تعزيز أهمية الرقابة على التكاليف باعتبارها عنصرًا أساسيًا في الإدارة المالية؛ حيث تساعد في ضمان استخدام الموارد بكفاءة وتحقيق الأهداف المالية.
3. التركيز على مشكلة تغيرات سعر الصرف التي تؤثر بشكلٍ كبيرٍ على التكاليف التشغيلية والمالية للمؤسسات.
4. يُعد تركيز البحث على المنشآت الاقتصادية الكويتية أهمية كبيرة لفهم السياق المحلي والتحديات الخاصة التي تواجه هذه المؤسسات.

ب- الأهمية التطبيقية:

1. تسليط الضوء على أثر استخدام نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على أحكام الرقابة على التكاليف في ضوء تغيرات سعر الصرف بالمنشآت الاقتصادية الكويتية.
2. تُسهم نتائج البحث في تحسين نظام الرقابة على التكاليف باستخدام نظم ERP.
3. مساعدة صُنَّاع القرار في تطوير سياسات اقتصادية تساعد في الاستقرار المالي، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الكويتية من خلال تحسين الكفاءة المالية وإدارة التكاليف بفعَّالية.

- **فرضيات البحث:**

1. توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن طبيعة وضوابط تطبيق نظام ERP في منشآت الأعمال الكويتية وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي.
2. توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على ضوابط الرقابة على التكاليف في منشآت الأعمال الكويتية وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي.
3. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق نظام ERP على ضوابط الرقابة على التكاليف في ضوء تغيرات سعر الصرف في منشآت الأعمال الكويتية.

- **الدراسات السابقة:**

يشتمل هذا الجزء على الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المتصلة بموضوع الدراسة والتي تمَّ الاطلاع عليها، وذلك بهدف الاستفادة منها في توضيح الحاجة إلى إجراء الدراسة الحاليّة وتحديد منهجها، هذا فضلًا عن معرفة أهم ما توصلت إليه من نتائج قد تفيد في بناء الدراسة الحاليّة، وتأصيل إطارها

النظري، وأخيرًا إبراز موقع الدراسة الحاليّة بالنسبة للدراسات السابقة، وما يمكن أن تُسهم به في هذا المجال وفي تلك المرحلة.

المحور الأول: نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP)

هدفت دراسة "إسماعيل وهارون" (Ismail & Harun, 2021) بعنوان: "تأثير تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة على الأداء التنظيمي" إلى الكشف عن تأثير تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة على الأداء التنظيمي للمنشآت المتوسطة، وصغيرة الحجم في ماليزيا، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل بيانات مؤشرات الأداء التي تمَّ الحصول عليها من قواعد البيانات الاقتصادية التي رصدت تأثير تطبيق أنظمة تخطيط موارد المنشأة على الأداء التنظيمي للمنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم في ماليزيا، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: وجود تأثيرٍ إيجابيّ لأنظمة تخطيط موارد المنشآت على تحسين الأداء التنظيمي لجميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا، حيث أسهم نظام تخطيط موارد المنشأة في توفير البيانات والمعلومات التي تتعلق بالتمويل، والمخزون، والتخطيط، والتطوير، والموارد البشرية، والتسويق، والتوزيع، والمبيعات، وتعزز التعاون بين جميع الوحدات في الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما تبيّن وجود دورٍ فعّال لنظام تخطيط موارد المنشأة القائم على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام الإنترنت، واستبدال الأنظمة التقليدية في تخطيط الموارد على تحقيق النجاح في الاقتصاد الإلكتروني المتغير، كما أنها تحسّن من الكفاءة التنظيمية وخدمة العملاء، وزيادة الحصة السوقية والربحية وحجم المبيعات، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تهدف إلى البحث في بيئات مختلفة عن توضيح العلاقة بين نظام تخطيط موارد المنشأة والمستخدمين لها، كما يجب تدريب الموظفين على تحسين مستويات كفاءتهم وإبداعهم في استخدام نظام تخطيط موارد المنشأة القائم على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

هدفت دراسة عبد الحليم (٢٠٢٠) بعنوان "قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقارير المالية: أدلة علمية من بيئة الأعمال السعودية" إلى الكشف عن تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) وجودة التقارير المالية؛ والتعرُّف على أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) وممارسات إدارة الأرباح؛ والكشف عن العلاقة بين تطبيق نُظم تخطيط موارد المنشأة (ERP)، وبين التحفظ المحاسبي والقيمة الملائمة كأحد المؤشرات الفرعية لجودة التقارير المالية، وقد تكوَّن مجتمع الدراسة من كافة الشركات المسجلة في البورصة السعودية، واشتملت عينة الدراسة على (٣٥) مديرًا ماليًّا، (٤٠) مراجعًا خارجيًا، (٣٢) من مستخدمي التقارير المالية بالسعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، كما استعانت بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة للشركات المسجلة في البورصة السعودية المنشورة في مواقعها الإلكترونية كأداةٍ للدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) وجودة التقارير المالية؛ وجود أثرٍ إيجابيّ لتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) في الحدّ من ممارسات إدارة الأرباح؛ وجود علاقة معنوية طردية بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) وبين التحفظ المحاسبي والقيمة الملائمة كأحد المؤشرات الفرعية لجودة التقارير المالية، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة وعي منسوبي الشركات بأهمية تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة ونشر ثقافة التطوير والتحسين؛ للاستفادة من التطورات التكنولوجية، كما يجب حث الشركات على أهمية تطبيق نظم تخطط موارد المنشاة لما لها من آثار إيجابية.

هدفت دراسة "على وآخرون" (Ali et al., 2020) بعنوان: "تنفيذ أنظمة تخطيط موارد المنشآت وأداء المنشأة: دراسة تجريبية" إلى الكشف عن تأثير تطبيق أنظمة تخطيط موارد المنشأة على أدائها الماليّ في باكستان، وقد تبنت الدراسة المنهج المسحيّ التحليليّ القائم على تحليل البيانات التي تمَّ الحصول عليها، وتحليل مؤشرات الأداء المالي ل(٨٦) منشأة في باكستان التي طبقت أنظمة تخطيط موارد المؤسسات ما بين عامي (٢٠٠٢- ٢٠١٢)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: وجود تأثيرٍ إيجابيّ لتطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة على زيادة مؤشرات الأداء المالي، وزيادة المبيعات، وتحسين العائد على الاستثمار، والعائد على الأصول للمنشآت التي طبقت هذه الأنظمة؛ مما يزيد من أرباحها بشكلٍ أفضل من المنشآت التي لا تتبنى أنظمة تخطيط موارد المنشأة، كما كانت المنشآت الباكستانية التي طبقت أنظمة تخطيط موارد المنشأة أكثر قدرةً على استغلال الموارد المتاحة لها؛ وكانت أكثر كفاءةً تشغيلية في الإدارة والتصنيع، كما تبيَّن وجود تأثيرٍ إيجابي لتطبيق أنظمة تخطيط موارد المنشأة على تحسين كفاءة إدارة التكلفة، والاستثمار، والتعاون الأفضل، وزيادة الإنتاجية، وتحسين القدرة التنافسية للمنشأة، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تهدف إلى البحث عن تطوير أنظمة تخطيط موارد المنشأة من خلال تطوير البنية التحتية التكنولوجية في المنشآت الصناعية في باكستان.

هدفت دراسة مليجي (٢٠١٦) بعنوان "قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة: أدلة عملية من الشركات المسجلة في البورصة المصرية" إلى الكشف عن وجود علاقة بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وجودة التقارير المالية، وقيمة الشركة، والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية؛ والتعرُّف على الانعكاسات المحاسبية؛ لتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على توقيت الإفصاح عن التقارير المالية، ومدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين، وقد تكوَّن مجتمع الدراسة من كافة الشركات المصرية المُسجَّلة في سوق الأوراق المالية والمطبقة للابتكار والتكنولوجية الحديثة، واشتملت عينة الدراسة على (١٢٥) شركةً مصريةً مُسجلّة بالبورصة، واستخدمت الدراسة منهج تحليل المحتوى، كما استعانت بالتقارير المالية كأداةٍ للدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن نظم تخطيط الموارد؛ تُسهم في نجاح واستمرارية المنشآت الأعمال من خلال تحقيقها للتكامل بين الوظائف الداخلية والاستغلال الأمثل للموارد؛ مما يوفر المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة معنويًا بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وجودة التقارير المالية ممثلة في انخفاض قيمة الاستحقاق الاختياري؛ وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة معنويًا بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة وكل من القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، وقيمة الشركة، ووجود أثرٍ إيجابيّ بين نظم تخطيط موارد المنشأة، وجودة التقارير المالية على قيمة الشركات، وتوقيت الإفصاح عن التقارير المالية؛ مما يوفر معلومات محاسبية ملائمة لقرارات المستثمرين، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير برامج نظم تخطيط الموارد واختيار البرنامج الذي تتوافق مع طبيعة نشاطها وخصائصها، والعمل على زيادة الوعي بأهمية تطبيق نظم تخطيط الموارد، ونشر ثقافة التطوير والتحسين المستمر.

المحور الثاني: الرقابة على التكاليف

هدفت دراسة "زينول وآخرون" (Zainol et al., 2022) بعنوان: "تحديد تقنيات الرقابة على التكاليف والتغلب على التحديات في العمليات اليومية: وجهات نظر مديري خدمات الأغذية" إلى الكشف عن تأثير الرقابة على التكاليف في منشآت تصنيع المواد الغذائية والمشروبات في ماليزيا من وجهة نظر مديري المنشآت، وفحص الأساليب التي تمَّ تطبيقها بهدف التغلب على التحديات التي واجهت

الرقابة على التكاليف في منشآت تصنيع المواد الغذائية والمشروبات في ماليزيا، وقد تكوَّن مجتمع الدراسة من جميع مديري منشآت صناعة الأغذية والمشروبات في ماليزيا، بينما اشتملت عينة الدراسة على (٢٥) مديرًا، وقد تبنت الدراسة المنهج الاستكشافي، كما استعانت بالمقابلات كأداةٍ للدراسة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: وجود تأثيرٍ إيجابيّ للرقابة على التكاليف القائمة على تطبيق التقنيات التكنولوجية تمثَّلت في زيادة في الأرباح عن طريق تحسين الكفاءة وتقليل الهدر، وتحسين الأداء العام للمنشآت؛ من خلال تحقيق التوازن بين الإنفاق والعوائد، وتحقيق التوازن بين الجودة والتكلفة، والحفاظ على الميزة التنافسية، كما أشار المديرون عينة الدراسة إلى المزيد من الإجراءات التي تمَّ الوصول إليها من أجل التغلب على تحديات الرقابة على التكاليف، مثل: التخطيط الإداري السليم، وتطبيق أفضل الممارسات في إجراءات التشغيل القياسية، وتقليل الفاقد، والهدر، وممارسة التدريب المناسب للموظفين؛ من أجل زيادة قدرتهم على التعامل مع الموارد المتاحة، ومراقبة السجلات والتقارير المالية اليومية، والإشراف والمشاركة في التخطيط لتوظيف العاملين في الأماكن الصحيحة بشكل عام، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: يجب استخدام تقنيات الرقابة على التكاليف القائمة تكنولوجيا المتقدمة، مثل: أنظمة إدارة العمليات والبرمجيات المالية لتبسيط عمليات الرقابة على التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية في منشآت تصنيع الأغذية والمشروبات.

هدفت دراسة أحمد وحبيب الله (٢٠٢٠) بعنوان "أثر تطبيق نظام التكاليف المعيارية على تحسين الرقابة على التكاليف في قطاع مطاحن الغلال دراسة ميدانية علي شركات صناعة الدقيق بالسودان" إلى الكشف عن أثرٍ دال إحصائيًا لتطبيق نظام التكاليف المعيارية على تحسين الرقابة على التكاليف، وقد تكوَّن مجتمع الدراسة من شركات صناعة الدقيق بالسودان، واشتملت عينة الدراسة على (٣) شركاتٍ بالسودان، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي، كما استعانت بالاستبانة، والملاحظة كأدوات للدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثرٍ إيجابيّ دال إحصائيًا لتطبيق نظام التكاليف المعيارية على تحسين الرقابة على التكاليف، حيث أدى تطبيق نظام التكاليف المعيارية إلى تحسين الرقابة على التكاليف؛ وبالتالي زيادة الإنتاج والأرباح، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام البرامج الرقمية الحديثة المختصة بالتكاليف المعيارية لسيطرة والرقابة على التكاليف، والعمل على وضع معايير كمية ونقدية لكل عنصر من عناصر التكلفة في مختلف مراحل الإنتاج.

هدفت دراسة "هوانج" (Hwang, 2020) بعنوان: "الرقابة على التكاليف في المشروعات الضخمة: الفعالية والأدوات والتقنيات ومجالات المعرفة الرئيسية ومقارنات المشاريع" إلى تقييم مستويات الرقابة على التكاليف في ضبط التكلفة في المنشآت العملاقة في سنغافورة، وتحديد الأدوات والتقنيات الشائعة المستخدمة في الرقابة على التكاليف، وقد تكوَّن مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في قسم الرقابة على التكاليف في (٣٢) شركةً في قطاع الإنشاءات في سنغافورة، بينما اشتملت عينة الدراسة على (٢٢٣) موظفًا مسئولًا عن مراقبة التكاليف، وقد تبنت الدراسة المنهج المسحي، كما استعانت بالاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصَّلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: وجود مستوياتٍ من التحكم والرقابة على التكاليف في المنشآت العملاقة في سنغافورة في قطاع الإنشاءات؛ حيث أدى تعدد أصحاب المصلحة، وإشراك العديد من المقاولين من الباطن، والاستعانة بالمتخصصين الدوليين، وعدم استقرار سعر الصرف على صعوبة الرقابة على التكاليف بفعالية، كما تبين وجود العديد من التقنيات التي اعتمدت عليها رقابة التكاليف، مثل: "تقنيات التنبؤ" و"برامج الرقابة التكاليف" و"هيكل تقسيم العمل"، كما تضمنت أدوات الرقابة على التكاليف على تقارير مقارنة التكاليف وجداول متابعة الموازنة، وقد تبيّن أن أهم أهداف الرقابة على التكاليف تمثَّلت في الحفاظ على الميزانية المعتمدة وعدم

تجاوزها، وتحقيق أهداف الشركات بأقل تكلفةٍ، وأعلى هامش ربح للمقاولين وتلبية توقعاتهم المالية، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تهدف إلى البحث عن المزيد من العوامل المؤثرة على الرقابة على التكاليف في قطاع الإنشاءات في سنغافورة.

هدفت دراسة المعاني (٢٠١٩) بعنوان "أثر نظم المعلومات المحاسبية في التخطيط والرقابة على التكاليف: دراسة تطبيقية على الشركات الدوائية الأردنية" إلى التعرُّف على مستوى تطبيق الرقابة على التكاليف في الشركات؛ والكشف عن أثر نظم المعلومات المحاسبية على رقابة التكاليف في الشركات، وقد تكوَّن مجتمع الدراسة من العاملين في الأقسام المحاسبية، والمالية، والتكاليف، والنظم المحاسبية في الشركات الدوائية بالأردن، واشتملت عينة الدراسة على (٨٦) عاملًا بالأردن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفيّ والتحليلي، كما استعانت بالاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع لتطبيق الرقابة على التكاليف في الشركات الدوائية، وقد جاءت في الرتبة الأولى عبارة (يساعد نظام المعلومات المحاسبية في ضمان فاعلية الرقابة على التكاليف)، فيما جاءت في الرُتبة الأخيرة عبارة (يساعد نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الإدارة على عملية الرقابة على التكاليف الكترونيًا؛ وجود أثرٍ معنويّ إيجابيّ لنظم المعلومات المحاسبية على رقابة التكاليف في الشركات الدوائية، وقد جاء أكثر الأبعاد تأثيرًا لنظم المعلومات بُعد الأجهزة والمعدات، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير وتحسين نوعية آليات التخطيط والرقابة على التكاليف في الشركات، والعمل على تعزيز برامج الدورات التدريبية المتخصصة في مجال تكاليف المنتجات، وبرامج تخطيط التكاليف والرقابة عليها.

المحور الثالث: تغيرات سعر الصرف

هدفت دراسة طريح (٢٠٢٤) بعنوان "قياس أثر تغيرات سعر الصرف على عجز الميزان التجاري في مصر" إلى الكشف عن العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وعجز الميزان التجاري في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، والاستنباطي، والمنهج التحليلي القائمين على تحليل البيانات ذات الصلة بتغيرات سعر الصرف على عجز الميزان التجاري، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقةٍ إيجابيةٍ دالة معنويًا بين تغير سعر الصرف، وبين عجز الميزان التجاري في مصر، ومن المفترض أن تكون العلاقة سلبية وفقًا لنظرية الاقتصادية أن رفع القيمة الاسمية لسعر الصرف تؤدي إلى خفض عجز الميزان التجاري، ولكن لم يحدث ذلك؛ بسبب أن معظم الواردات المصرية سلعٌ ضروريةٌ لازمةٌ للعملية الإنتاجية فلا يمكن خفضها، كما أن معظم الصادرات المصرية مواد خام، إضافة إلى ذلك عدم قدرة المصانع الدولية على المنافسة مع سلع الدول الأجنبية من حيث الجودة والسعر، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية للعمل على زيادة الصادرات، ولابد من زيادة الاستقرار في سعر صرف مقابل العملات الأجنبية.

هدفت دراسة العناني وآخرون (٢٠٢١) بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري لقطاع الأدوية المصري: دراسة تطبيقية" إلى الكشف عن أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري لقطاع الأدوية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج القياسي القائمين على تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثرٍ معنويّ موجب لتقلبات سعر الصرف (الإنفاق الاستهلاكي، والناتج المحلي الإجمالي) على الميزان التجاري في المدى القصير، فيما تبين وجود أثرٍ معنويّ سلبي للتضخم على الميزان التجاري في المدى القصير؛ وجود أثرٍ معنويّ سلبيّ لتقلبات سعر الصرف (الإنفاق الاستهلاكي، والناتج المحلي الإجمالي، والتضخم) على الميزان التجاري في المدى الطويل، وأوصت الدراسة بضرورة الحدّ من زيادة معدلات التضخم بكافة

السُبل، والعمل على إجراء دراسات مستقبلية مرتبطة بالواقع؛ لإنجاح سياسة تغير سعر الصرف، وملاءمته للقطاعات الحيوية للاقتصاد.

هدفت دراسة "زكريا" (Zakari, 2017) بعنوان: "تأثير تغيرات سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا" إلى الكشف عن تأثير تغيرات سعر صرف العملة الأجنبية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وفحص تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا، وقد تكوّن مجتمع الدراسة من ، بينما اشتملت عينة الدراسة على، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليليّ القائم على تحليل البيانات التي تقيس تأثير تغيرات سعر الصرف على الاستثمار الأجنبيّ المباشر والتي تمَّ الحصول عليها من موقع البنك المركزي في نيجيريا، وتمَّ تحليلها لفترةٍ طويلةٍ تمتد من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٥، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: وجود تأثيرٍ إيجابيّ لانخفاض سعر صرف العملة الأجنبية، وزيادة سعر صرف العملة المحلية على زيادة الاستثمار الأجنبي؛ حيث يجذب زيادة سعر الصرف المحلي من جذب المستثمرين أصحاب الشركات الأجنبية للاستثمار المباشر، كما تبيّن وجود تأثيرٍ سلبيّ لارتفاع سعر صرف العملة المحلية، وانخفاض سعر الصرف للعملة الأجنبية على الناتج المحلي؛ من خلال زيادة تكلفة الديون، وزيادة الضغط على الميزانية العامة؛ مما يؤثر سلبًا على الناتج المحلي، كما أنه يزيد من تكلفة الواردات، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: يجب على الحكومة والجهات المعنية بالسياسات الاقتصادية تحقيق توازنٍ في تأثيرات تغيرات سعر الصرف على الناتج المحلي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في البلاد، كما يجب على الحكومة والجهات المعنية بالسياسات الاقتصادية تعزيز الشفافية والتواصل مع القطاع الخاص والمستثمرين؛ لضمان فهم جيد لتأثيرات تقلبات سعر الصرف، واتخاذ القرارات المناسبة.

هدفت دراسة "عبد المومني" (Abdul-Mumuni, 2016) بعنوان: "تغيرات سعر الصرف وأداء قطاع التصنيع في غانا: أدلة من تحليل التكامل المشترك" إلى الكشف عن تأثير تغيرات سعر الصرف على أداء قطاع التصنيع في غانا، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات المالية ربع السنوية أو السنوية التي توضح معدل نموّ قطاع التصنيع، وسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية التي تمَّ الحصول عليها من البنك المركزي الغاني، ووزارة التجارة والصناعة، والمكتب الإحصائي الغاني، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: وجود تأثيرٍ سلبيّ للتغيرات المستمرة في سعر الصرف على نموّ قطاع التصنيع والأداء المالي في غانا، كما تبيّن وجود تأثيرٍ إيجابيّ للسياسات التي قامت بها الحكومة للتحكم في سعر الصرف، وتعزيز النموّ الاقتصادي في القطاع الصناعي بكفاءةٍ وفعالية في غانا، وتمثَّلت تلك السياسات عادة هيكلة أسعار الصرف وأسعار الفائدة، وتنظيم ومراقبة معدلات استيراد البضائع التي يمكن إنتاجها محليًا؛ لتحسين أداء قطاع التصنيع، والحفاظ على احتياطي العملة الأجنبية، والتأكد من وجود إمداداتٍ منتظمةٍ من الكهرباء والمياه، ونظام الاتصالات موثوقة من أجل تحقيق نسبةٍ كبيرةٍ من النموّ الاقتصادي، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تهدف إلى البحث عن المزيد من الأساليب التي يمكن من خلالها تعزيز استقرار سعر الصرف؛ مما يشجع قطاع الصناعات المحلية على المزيد من النموّ الاقتصادي.

- **التعليق على الدراسات السابقة**

من خلال عرض الدراسات السابقة التي أُجريت في هذا الموضوع تمَّ استعراض عددٍ من الدراسات العربية والأجنبية، ورغم أن هذه الدراسات أُجريت في بيئاتٍ مختلفةٍ إلا أنها مشابهة لمجتمع الدراسة - خاصة الدراسات العربية- ومن خلال تحليل الدراسات السابقة تمَّ رصد أوجه الشبه، وأوجه الاختلاف

بين الدراسة الحاليّة والدراسات السابقة، وتميُز الدراسة الحاليّة عن الدراسات السابقة، وأوجه استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة؛ والتي كان لها أثرٌ في بناء الدراسة الحاليّة.

أولًا: أوجه الشبه بين الدراسة الحاليّة والدراسات السابقة:

بالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أن بعض الدراسات السابقة اتفقت مع الدراسة الحاليّة في هدف الدراسة، وهو تناول نظام تخطيط موارد المنشأة، مثل: دراسة "إسماعيل وهارون" (Ismail & Harun, 2021)، ودراسة عبد الحليم (٢٠٢٠)، ودراسة "على وآخرون" (Ali et al., 2020)، ودراسة مليجي (٢٠١٦)، والعديد من الدراسات السابقة اتفقت مع الدراسة الحالية في تناولها الرقابة على التكاليف، مثل: دراسة "زينول وآخرون" (Zainol et al., 2022)، ودراسة أحمد وحبيب الله (٢٠٢٠)، ودراسة "هوانج" (Hwang, 2020)، ودراسة المعاني (٢٠١٩)، كما اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحاليّة في هدف الدراسة وهو تغيرات سعر الصرف، مثل: دراسة طريح (٢٠٢٤)، ودراسة العناني وآخرون (٢٠٢١)، ودراسة "زكريا" (Zakari, 2017)، ودراسة "عبد المومني" (Abdul-Mumuni, 2016)، واتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحاليّة في منهج الدراسة، وهو: المنهج الاستقرائي، مثل: دراسة أحمد وحبيب الله (٢٠٢٠)، ودراسة طريح (٢٠٢٤)، كما اتفقت دراسة عبد الحليم (٢٠٢٠) مع الدراسة الحاليّة في تناولها المنهج الاستنباطي، وقد اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحاليّة في أداة الدراسة، وهي: قائمة الاستقصاء، مثل: دراسة أحمد وحبيب الله (٢٠٢٠)، ودراسة "هوانج" (Hwang, 2020)، ودراسة المعاني (٢٠١٩)، واتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في عينة الدراسة، وهي: المنشآت، مثل: دراسة مليجي (٢٠١٦)، ودراسة أحمد وحبيب الله (٢٠٢٠)، ودراسة "على وآخرون" (Ali et al., 2020).

ثانيًا: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

اختلفت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحاليّة في منهج الدراسة، مثل: دراسة "إسماعيل وهارون" (Ismail & Harun, 2021)، ودراسة "زكريا" (Zakari, 2017)، ودراسة "عبد المومني" (Abdul-Mumuni, 2016) حيث استخدمت تلك الدراسات المنهج التحليلي، ودراسة "على وآخرون" (Ali et al., 2020) التي استخدمت المنهج المسحي التحليلي، ودراسة مليجي (٢٠١٦) التي استخدمت منهج تحليل المحتوى، دراسة "زينول وآخرون" (Zainol et al., 2022) التي استخدمت المنهج الاستكشافي، ودراسة أحمد وحبيب الله (٢٠٢٠)، ودراسة المعاني (٢٠١٩) التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة "هوانج" (Hwang, 2020) التي استخدمت المنهج المسحي، دراسة العناني وآخرون (٢٠٢١) التي استخدمت المنهج الوصفي والمنهج القياسي، كما اختلفت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحاليّة في أداة الدراسة، مثل: دراسة "إسماعيل وهارون" (Ismail & Harun, 2021)، ودراسة "على وآخرون" (Ali et al., 2020)، ودراسة طريح (٢٠٢٤)، ودراسة "زكريا" (Zakari, 2017)، ودراسة "عبد المومني" (Abdul-Mumuni, 2016) حيث اعتمدت تلك الدراسات على تحليل البيانات ذات الصلة بموضوع الدراسة، ودراسة عبد الحليم (٢٠٢٠) التي استعانت بالقوائم المالية، ودراسة مليجي (٢٠١٦) التي استعانت بالتقارير المالية، ودراسة "زينول وآخرون" (Zainol et al., 2022) التي استعانت بالمقابلات، ودراسة العناني وآخرون (٢٠٢١) التي اعتمدت على تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، واختلفت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحاليّة في عينة الدراسة، مثل: دراسة عبد الحليم (٢٠٢٠) التي اشتملت على مستخدمي التقارير المالية، ودراسة "زينول وآخرون" (Zainol et al., 2022) التي اشتملت على المديرين، دراسة

"هوانج" (Hwang, 2020)، ودراسة المعاني (٢٠١٩) حيث اشتملت عينة تلك الدراسات على العاملين.

ثالثًا: أوجه تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحاليّة بأنها الدراسة الوحيدة -في حدود اطلاع الباحث- التي تناولت أثر استخدام نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على أحكام الرقابة على التكاليف في ضوء تغيرات سعر الصرف، وهو ما يميز الدراسة الحاليّة، ويُسلط الضوء نحو إجراء المزيد من الدراسات العربية والأجنبية حول هذا الموضوع؛ نظرًا لقلة الدراسات العربية والأجنبية التي تستهدف هذا الموضوع المهم.

القسم الأول: الإطار النظري للبحث

أولًا: دراسة تحليلية لطبيعة ومحددات نظام ERP:

1. مفهوم نظام تخطيط موارد المنشأة

يُعد نظام تخطيط موارد المنشأة أداة رئيسة لتحقيق التكامل والكفاءة التشغيلية في المؤسسات؛ من خلال توفير بنية أساسية رقمية موحدة، يساعد هذا النظام المنظمات على تحسين الأداء والقدرة على المنافسة في بيئة الأعمال المتغيرة، ونظرًا لما يحمله من أهمية للشركات يتم استعراض مفهوم نظام تخطيط موارد المنشأة في التالي:

أشار (Vadivelu, et al., 2018, P. 1359) إلى أن مفهوم نظام تخطيط موارد المنشأة هو: "برمجيات تساعد على توزيع وتخصيص الموارد وتطوير الأنظمة داخل المنشأة لإدارتها".

وعرَّف (Zoubeidi et al., 2020, P. 2) نظام تخطيط موارد المنشأة بأنه: "نظام يضم حزمة برمجيات يتم استخدامها داخل المنشآت لإدارة أنشطتها اليومية بشكلٍ فعَّال".

وعرَّف إبراهيم (٢٠٢٠، ص. ٩) نظام تخطيط موارد المنشأة بأنه: "نظام معلوماتي قابل للتطوير، يساعد الإدارة العليا في توظيف بيانات العمل لزيادة فاعلية جميع العمليات المالية والتشغيلية، ودفع عجلة الابتكارات، وزيادة مستوى الخدمات المقدمة للعملاء بشرط اتباع أُسس التقييم الجيد لأعمال وأنشطة المنشاة باستخدام هذا النظام".

في حين عرَّف الروقي (٢٠٢٠، ص. ٦٨٠) نظام تخطيط موارد المنشأة بأنه: "قاعدة بيانات مركزية تقوم بدمج وتكامل المعلومات داخل كل مكونات المنشأة كوحدة واحدة؛ حيث يقوم النظام كونه قاعدة بيانات مركزية بمعالجة جميع أنشطة ووظائف المنشأة بشكل متسق ومتكامل".

يُعرّف (Al-Amin, et.al, 2023, P.32) تخطيط موارد المنشأة هو: "حزمة برمجيات تدمج النظام الكامل للشركة، وتوفر تدفقًا سلسًا للمعلومات في جميع أنحاء المنشأة، كما أنها مجموعة فعَّالة من أدوات الأعمال في مجالات تطوير المنتجات، والمحاسبة، والمخزون، والمشتريات، والإنتاج، والتخطيط، والموارد البشرية، وإدارة المواد، والمبيعات، والتسويق".

وباستقراء ما سبق فإنه يُمكن تعرف نظام تخطيط موارد المنشأة بأنه هو: " نظام معلومات متكامل يهدف إلى توحيد جميع عمليات المؤسسة وإدارة مواردها بشكلٍ فعَّال، هذا النظام يربط بين مختلف الوظائف والإدارات داخل المنظمة، بما في ذلك المالية، والموارد البشرية، والمبيعات، والتسويق، والإنتاج، والمشتريات، وغيرها، من خلال دمج هذه الوظائف في نظام موحد، يتم تحسين تدفق المعلومات وتعزيز عملية اتخاذ القرارات".

2. أهمية نظام تخطيط موارد المنشأة

في ظلّ ما شهده العالم من تغيراتٍ هائلةٍ وسريعةٍ خلال الفترة الأخيرة من القرن العشرين، والتي من أهمها تلاشي القيود بين الدول والتكامل والاندماج بين تقنيات الحاسبات ونظم الاتصالات، فقد

ازدادت حدة المنافسة العالمية، وأصبح بقاء واستمرارية المنشآت مُعتمد على سرعة استجاباتها للتكيف مع هذه التغيرات، لذا تطلب الأمر وجود نظام متكامل يمكن من خلال تسيير أعمال المنشأة، وهو ما استطاع نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) تحقيقه بعدما لاقت متابعة أنشطة المنشآت صعوبة بالغة في ظل النظم التقليدية (إبراهيم، ٢٠٢٠، ص. ٤).

كما أن تخطيط موارد المنشأة (ERP) يُسهم في تعظيم استخدام المؤسسات للموارد الثابتة والضرورية للتشغيل والتوريد، وهذا يتم من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المتكاملة في نظم ERP، وتخطيط موارد المنشأة يرتبط بإدارة مختلف مناطق الطلب وأشكال الشحن والتشغيل المرحلي للطاقة، وكما أنه يشمل إدارة التسويق وإدارة المخزون وأوامر النقل وخدمات العملاء والتمويل والموارد البشرية، وبالتالي نظم ERP تُسهم في تعظيم العائد الكلي للمؤسسة من خلال تحسين الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحقيق الكفاءة التشغيلية في مختلف الوظائف والعمليات، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتخفيض في التكاليف، مما ينعكس على تعظيم العوائد للمؤسسة ككل (العديلي، ٢٠١٥، ص. ١٩٢).

وقد أكدت دراسة موسي (٢٠١٩، ص. ص ٢٣-٢٤) بأن نظام تخطيط موارد المنشأة نشأ نتيجة الحاجة لتسوية الميزانيات، والتقرير عن الوضع القائم في المنشأة، ثم خلال فترة صُممت برامج لجدولة عمليات الإنتاج، وفي الثمانينات تطور نظام تخطيط موارد المنشأة؛ ليشمل عمليات أوسع ويدمج كثيرًا من العمليات في المنشأة، وفي التسعينات أصبح المفهوم أشمل وأوسع ليتضمن، وظائف أخرى، مثل: المحاسبة وإدارة الموارد البشرية، ومن خلال هذا التقدم في نظام تخطيط موارد المنشأة؛ أصبح يستخدم في قطاعات مختلفة من المؤسسات وبخاصة بعد التأكد من الفوائد التي يحققها.

وفقًا لما سبق، يُعتبر نظام تخطيط موارد المنشأة أداة أساسية لتعزيز الرقابة الفعَّالة على التكاليف في المؤسسات، من خلال توفير البيانات المتكاملة والأدوات الرقابية المتطورة، يسهم نظام ERP في تحسين الكفاءة التشغيلية وتمكين المديرين من اتخاذ قرارات.

3. مكونات نظام تخطيط موارد المنشأة

تتمثل مكونات نظام تخطيط موارد المنشأة بالعناصر التي تساعد على إدارة الموارد والأقسام بواسطة برمجيات وتطبيقات تقنية، فقد (Eris & Vayvay, 2018, P. 16) إلى أن مكونات نظام تخطيط موارد المنشأة تتضمن تطبيق واحد، وقاعدة بيانات واحدة، وواجهة استخدام واحدة؛ حيث يتم ربط العمليات التنظيمية وإقرانها تلقائيًا بمعايير الجودة بدءًا من إدارة سلاسل التوريد، والإنتاج، والتوزيع، والموارد البشرية، والمحاسبة.

كما أن تطبيق نظام تخطيط موارد الشركة (ERP) له تأثيرٌ جوهريّ على الأداء التشغيلي للشركات، هذا النظام المتكامل يشمل مختلف الأبعاد والمكونات، مثل: نظام إدارة الموارد المالية، نظام إدارة الموارد البشرية، نظام إدارة سلسلة التوريد، نظام إدارة علاقات العملاء، نظام إدارة المشاريع، تطبيق هذه الأنظمة المترابطة تحت مظلة ERP يؤثر بشكلٍ جوهريّ على الأداء التشغيلي للشركات من خلال: تحسين إدارة العمليات وضمان الجودة في مختلف المجالات، ومن خلال تحسين الكفاءة وتخفيض التكاليف التشغيل، من خلال زيادة القدرة على التكيف والاستجابة السريعة للتغييرات، من خلال تحسين إدارة سلسلة التوريد وتحقيق الاستجابة السريعة للعملاء، من خلال تحسين إدارة المعلومات، وتوفير بيانات موثوقة لعمليات البحث والتطوير (لويس، ٢٠٢٣، ص. ٢٨٣).

كما أشار الزيات (٢٠١٨، ص.٤٦٤) إلى أن نظام تخطيط موارد المنشأة له العديد من المكونات أهمها ما يلي:

1. الوحدة المالية وتشمل (المدفوعات- المستحقات- إدارة النقدية- الدفاتر المحاسبية).
2. الصناعات والإمداد وتشمل (المخزون- المشتريات- علاقات البيع- المشروعات).
3. الموارد البشرية، وتشمل (المرتبات، والمنافع، وموظفي التخطيط).
4. البيع والتسويق وتشمل (إدارة الأوامر- التنبؤ- التسعير- إدارة المبيعات).
5. خدمة العملاء، وتشمل (الجودة- الخدمة).

مما سبق، يمكن استنتاج أن نظام تخطيط موارد المنشأة يشتمل على المكونات التالية:

1. التطبيق الإداري: يعتبر ذلك التطبيق المركز الذي تشترك خلاله كافة التطبيقات الفرعية الأخرى، والتي تعمل على الاختصاص بقسمٍ معين من أقسام المنشأة والوظائف التشغيلية، والإنتاجية، والتسويقية، والتخطيطية المختلفة.
2. قاعدة البيانات: تُعتبر تلك القاعدة المصدر الذي يتم خلاله تخزين البيانات واستعادتها، والتي ترتبط بكافة العمليات المؤسسية سالفة الذكر.
3. واجهة المستخدم: تتمثل تلك الواجهة في نظام التشغيل الذي يسمح للمدير باختيار الإعدادات، والخيارات، والأيقونات المختلفة على شاشة النظام؛ لكي يتمكن من إدارة كل نموذج برمجي على حدة، أو التطبيق الإداري بشكلٍ شاملٍ.

4. أبعاد ومحددات نظام تخطيط موارد المنشأة

اتفق كلٌ من سلمان وبنى خالد (٢٠٢٠)، ولويس (٢٠٢٣)، والجنبار (٢٠١٨)، وعبد الله وعبد الغني (٢٠٢١) أن أبعاد تخطيط موارد المنشأة تتمثل في الموارد البشرية، والموارد المالية، والمعلومات والاتصالات، ودعم الإدارة العليا، والتي يتم تناولها بشكلٍ توضيحيّ من خلال ما يأتي:

- **نظم إدارة الموارد البشرية:**

تخطيط الموارد البشرية يساعد المؤسسات على تحقيق التكامل والتناغم بين الموارد البشرية والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة؛ مما يعزز قدرتها على المنافسة والتكيف مع التغيرات البيئية، وهذا ما أكد عليه هطيل (٢٠٢٠، ص. ٢٢٢)؛ حيث إن ربط تخطيط الموارد البشرية باستراتيجية المؤسسة ككل، والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية وفق التغيرات المتوقعة في البيئة الداخلية والخارجية، ودمج التخطيط للموارد البشرية في عملية صنع القرار الاستراتيجي، كما أن إدراك التغيرات البيئية والتنبؤ بها وأيضًا تطوير القدرة على التكيف مع التغيرات من خلال تدريب الموارد البشرية وتنمية مهارات المرونة، وتحديد أفضل الطرق للتكيف مع التغيرات والتحديات المستقبلية، والتركيز على تطوير وإدارة الكفاءات.

تُعد عملية تخطيط موارد المنشأة (ERP) وتخطيط الموارد البشرية (HR) أمرًا حيويًا لنجاح أي منظمة، وهذه العمليات تنطوي على العديد من الأبعاد المترابطة والمهمة، وهذا يشمل تخطيط الاحتياجات، والتوظيف والاختيار، والتدريب والتطوير، وتقييم الأداء كل هذا ينعكس على الثقافة المؤسسة وكفاءة الموظفين، ومن الجدير بالذكر أنه يوجد أثرٌ للتوافق بين التخطيط الاستراتيجي وتخطيط الموارد البشرية؛ حيث ينعكس على أداء العاملين في الشركات وعلى مستوى الأرباح (الصديقي، ٢٠١٩، ص. ١٦٦)

- **نظم إدارة الموارد المالية:**

تحتاج المؤسسات إلى موارد مالية تُمكّنها من تحقيق الخطط والأهداف الاستراتيجية التي تهدف إليها، هذه الموارد المالية قد تكون غير متاحة وغير كافية، مما يمنع من سيرورة العمل في المؤسسات والشركات؛ بسبب وجود عجزٍ في الميزانية العامة لها، ومن هنا كان علي الشركة البحث والتقصي عن

الطرق الفعالة لتعبئة مواردها، ويتم ذلك من خلال عمليات التنقية والتطوير، وطرق التسيير المحلي من الجانب الإداري والبشري وتشجيع سُبل التعاون بين مختلف البلاد، والعمل علي ترشيد الاستهلاك وتحقيق الفائض المالي، وتوجيه التمويل إلى الاستثمار المحلي، والسعي إلى تثمين الإيراد بشكلٍ يساعد على التقليل من الأعباء المحلية من خلال نهج الاستراتيجيات المدروسة (سبتي وآخرون، ٢٠١٩، ص. ٢٠٠).

كما تُعد الموارد المالية من العوامل التي تساعد المؤسسات والأنشطة والخدمات المختلفة، كما أنها تؤثر على البيئة الداخلية وإمكاناتها والعاملين بها، وفعالية الخدمات والأنشطة التي توفرها المؤسسات والشركات؛ حيث إن توفير مصادر معينة للتمويل؛ يساعد على وضع الخطط والاستراتيجيات، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركات، كما أنها تتأثر بالأوضاع الاقتصادية بصفةٍ عامة (الشامي، ٢٠٢١، ص. ٧٤).

- **إدارة المعلومات والاتصالات:**

تشهد بيئات الأعمال العديد من التغيرات الكبيرة وبالأخص في عصر التطور التقني والمعلومات، وبالتالي خلقت العديد من التحديات أمام الشركات والمؤسسات المختلفة؛ حيث يُعد توفير المعلومات وجعلها متاحه لجميع العاملين والموظفين داخل المؤسسات والأفراد المستفيدين منها في الخارج من الضروريات لكل المؤسسات؛ حيث إن جمع المعلومات ومعالجتها وتطبيقها؛ يُساعد علي صُنع القرارات، ولهذا السبب أصبحت المعلومات من الموارد الاستراتيجية للمؤسسات، وأصبح التحدي الحقيقي للمؤسسة هو إيجاد نُظم المعلومات الشاملة التي تعتمد على جمع، وتفسير، وتحليل، ونشر المعلومات التي تساعد علي اتخاذ القرارات الصائبة؛ وأصبحت عملية التطوير في نظم المعلومات من العناصر الرئيسة، كما أن عمليات تخطيط موارد المؤسسات يُعد من التطورات المعاصرة في بيئة نظم المعلومات، والتي تساعدها علي تحقيق التميز المؤسسي لها في سوق العمل، وكان من الضروري وجود هذه النظم التي تساعد علي تكوين الاستراتيجيات الأفضل لمؤسسات العمل (زيادي وخامره، ٢٠٢١، ص.٣٩٤).

كما أنه لا يوجد بديلٌ أمام المؤسسات في الخيار التكنولوجي والمعلومات في الوصول إلى النموّ في المجالات الاقتصادية؛ حيث تتجه المعلومات والاتصالات إلى إتاحة العديد من المعلومات والمعارف والأدوات التي تساعد على الرفع من مستوى الإنتاج، والرقيّ، وتحقيق معايير الجودة؛ حيث إن نجاح وتقدُّم الشركات يعتمد على سرعة الاستجابة والتفاعل مع الأحداث المتغيرة من حولها، ولذلك كان لتطبيقات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال دورٌ في تحقيق النجاح والتفوق، وعلي المؤسسات العناية بمواردها، والقدرة علي رفع كفاءة العاملين بها؛ وبالتالي القدرة على تحقيق التنافس مع المؤسسات الأخرى على نطاقٍ واسع، الأمر الذي يستدعي إلى وجود نظم معلومات فعَّاله تلبي الاحتياجات من المعلومات للمؤسسات وبالأخص في ظل التطور المتزايد (نبيح وغراز ، ٢٠٢١، ص. ٤٥٨)

- **نظم دعم الإدارة العليا:**

دعم الإدارة العليا يُمثل أحد أهم عوامل نجاح تنفيذ نظام ERP بنجاح، وهناك علاقة قوية بين هذا الدعم والنتائج الإيجابية من تطبيق النظام، فعندما تلتزم الإدارة العليا بدعم المشروع؛ يساعد ذلك في تحقيق العديد من الفوائد الهامة، يوفر دعم الإدارة العليا الموارد اللازمة، سواء المالية أو البشرية، مما يضمن إنجاز المشروع بكفاءة، كما أن التزام الإدارة العليا يعزز التعاون والالتزام من قِبل مختلف الأقسام والموظفين في المنظمة، ويوفر دعم الإدارة العليا للحماية اللازمة للمشروع من أي تحدياتٍ أو معوقاتٍ

قد تنشأ، هذا الدعم يساعد على تجاوز أية تحدياتٍ تقابل المؤسسة بكل فاعلية (الشوبكي، ٢٠١٩، ص. ٢٥٨).

كما تبين أن هناك علاقة قوية بين دعم الإدارة العليا في الشركات، وبين والتخطيط الاستراتيجي ومخرجاته وإدارة الجودة الشاملة؛ حيث تلعب الإدارة العليا في الشركات دورًا محوريًا في نجاح عمليات التخطيط الاستراتيجي وتحقيق أهدافها. فقد تبين أن هناك علاقة قوية بين دعم الإدارة العليا، وبين جودة التخطيط الاستراتيجي ومخرجاته، وعندما تتبنى الإدارة العليا رؤيةً واضحةً للمنظمة، وتلتزم بتخصيص الموارد اللازمة، فإن ذلك ينعكس إيجابًا على عملية التخطيط الاستراتيجي، كما يُتيح هذا الدعم للإدارة العليا إمكانية صياغة استراتيجيات أكثر طموحًا وواقعية، بالإضافة إلى توفير التمويل والموارد اللازمة لتنفيذها (الجعفري ومحمد، ٢٠١٩، ص. ص. ١).

- **نظم إدارة المشتريات ومتابعة المخزون:**

طبقًا لنظام تخطيط موارد المنشأة المطبق، فإن النظام يعمل على تكامل العمليات داخل المنشأة، وعدم تضارب المعلومات رغم اختلاف مصادرها، ويضمن النظام دقة بيانات الإنتاج من مخزون المواد الخام، وبيانات عن أرصدة المخزون النهائي، وكذلك معلومات عن الموردين وأسعار شراء المواد الخام (الجنباز، ٢٠١٨، ص.٣٠).

وباستقراء ما سبق فإن هذه الأبعاد الخمسة - إدارة الموارد البشرية، إدارة الموارد المالية، إدارة المعلومات والاتصالات، نظم دعم الإدارة العليا، ونظم إدارة المشتريات - تُشكل الركائز الأساسية لنظم تخطيط موارد المؤسسة، التكامل الفعَّال بين هذه الأبعاد يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية، زيادة الشفافية، وتحسين عملية اتّخاذ القرار على مستوى المؤسسة ككل.

ثانيًا: مفهوم وأهمية الرقابة على التكاليف

1. مفهوم الرقابة على التكاليف

يُمكن توضيح مصطلح الرقابة على التكاليف من خلال عرض التعريفات التالية:

كما عرّف أحمد (٢٠١٩, ص.١٠٠) الرقابة على التكاليف بأنها: "نظام لضبط التكلفة الفعلية لتشغيل منشأة معينة عند وجود نظام فعال لمحاسبة التكاليف بالمنشأة".

عرّف (Yap & Skitmore, 2020, P.767) مفهوم الرقابة على التكاليف بأنه هو:" أداة تعمل على مراقبة وتحليل التكاليف المترتبة على أنشطة المنشأة، تُساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية تؤثر بشكلٍ مباشرٍ على الأداء المالي والتنافسية للمنشأة".

في حين عرَّف محمد وسنين (٢٠٢١، ص. ٧) لرقابة على التكاليف بأنها: "تحقيق الكفاءة في استخدام المواد، والموارد، والآلات وغيرها من عوامل الإنتاج، وإمداد الإدارة بالبيانات المطلوبة عن أوجه النشاط المختلفة بها، وتتحقق الرقابة عن التكاليف من خلال مقارنة التكاليف الفعلية الحاليّة لتكاليف فترةٍ أو فتراتٍ سابقة".

عرَّف محمد الحاج والعبيد (٢٠٢٢، ص. ١٤٩) مفهوم الرقابة على التكاليف بأنه: "مقارنة الهدف الذي تمَّ وضعه في الخطة مع التكلفة الفعلية؛ لتحديد حجم الانحرافات، ومعرفة الأسباب التي أدَّت إليها، واقتراح الحلول لمعالجتها حتى لا تتكرر مستقبلًا".

مما سبق يمكن استنتاج أن الرقابة على التكاليف يمكن تعريفها إجرائيًا على أنها: الوسيلة التي يمكن من خلالها مراقبة مصادر التكاليف والوجهات التي يتم إنفاق التكاليف خلالها؛ لكي يمكن التعرُّف على أسباب زيادتها ومحاولة تخفيضها وإلزام العمليات التنظيمية بالسير وفق مخططات التكاليف التي يتم وضعها بشكلٍ مُسبق

2. أهمية الرقابة على التكاليف

تُعد الرقابة على التكاليف أحد الأهداف الأساسية لمحاسبة التكاليف؛ لتحقيق الكفاية، والاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج، وتتطلب عملية الرقابة على عناصر التكاليف وضع الدورات المستندية السليمة المُتعلقة بعناصر التكاليف؛ بهدف مراقبتها والسيطرة عليها، باعتبار الرقابة إحدى الوظائف المهمة في حالة وضع الموازنات؛ حيث تساعد في رقابة العمليات بمقارنة النتائج الفعلية بالمخططة، فإذا ما حدث انحراف كبير في الموازنة؛ فيتم إبلاغ الإدارة؛ لاتخاذ الإجراءات المناسبة (أمين، ٢٠١٨، ص. ١٤).

وتُعتبر عملية الرقابة على التكاليف جزءًا لا يتجزأ من عمليات إدارة تكلفة المنشآت؛ لأنها تنطوي على مجموعةٍ من العمليات مثل التخطيط، والتمويل، ووضع الميزانية، والتمويل، والإدارة، والتحكم في التكاليف بحيث يتم جدولة الميزانية المُعتمدة للمنشأة؛ وبذلك فإن الرقابة على التكاليف عملية أساسية؛ لتحقيق نجاح المنشأة والحصول على ميزة تنافسية، وتعزيز قيمته التجارية وخاصة في ظل التطور السريع للتكنولوجيا والرقمنة في هذا العصر (Li & Wang & Alashwal, 2021, p.1).

وتُعتبر الرقابة على التكاليف من أهم أنماط الرقابة في المنشآت الأعمال التي تختص بجانبٍ مهمٍ من نشاط المنشأة، وهو التكلفة بجميع عناصرها، والتي تُمثل المحرك الرئيس للنشاط، وتعكس من جانبٍ آخر الوضع المالي للمنشأة؛ لأن التكاليف تعتبر دالةً للأسعار؛ لذا فإن حُسن استخدام الموارد المالية، والمادية المتمثلة في التكاليف في المنشأة، وبصورةٍ علميةٍ، وموضوعيةٍ، وحسب الخطط الموضوعة مُسبقًا يُعتبر دليلًا أوليًا على نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها (محمد، ٢٠٢٢، ص. ١١٧).

مما سبق يمكن استنتاج أن الرقابة على التكاليف؛ تساعد المنشأة على تكوين مخططٍ شاملٍ لكيفية إنفاق الموارد المالية، واستغلال الموارد المادية، والبشرية على نحوٍ لا يعمل على إهدارها أو زيادة التكلفة بشكلٍ غير مقنن، أو مخططٍ له بشكلٍ مسبقٍ، مما يعمل على زيادة الكفاءة التنظيمية، وإكساب المنشأة القدرة على التنافس مع المنشآت الأخرى كنتيجةٍ منطقيةٍ لأساليب الرقابة على التكاليف.

3. خطوات الرقابة على التكاليف:

تُعتبر الرقابة على التكاليف أحد الأركان الأساسية في إدارة الشركات والمؤسسة الاقتصادية، فبدون رقابة فعّالة على التكاليف، لا يمكن للشركات ضمان كفاءتها المالية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وفي هذا الصدد، يتم التطرُّق إلى مختلف آليات قياس وتقييم الرقابة على التكاليف والتي اتفق عيها كل من شاهين (٢٠١٨)، ونور (٢٠١٧)، ويوسف (٢٠٢٣)، ويمكن للمؤسسات الاستفادة منها وهي:

١/٣- تحديد الانحرافات.

يُعد تحليل الانحرافات بين التكاليف الفعلية والمخططة أحد أهم أدوات قياس الرقابة على التكاليف، ويسمح هذا التحليل بتحديد مصادر الزيادة أو النقص في التكاليف، ومن ثمَّ اتّخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وهذا ما أشار إليه أحمد (٢٠١٩، ص. ١١٣) حيث؛ تظهر أهميته في توفير البيانات الأساسية التي يعتمد عليها كمعيار يدٍ في قياس وتقييم الأداء وتحليل الانحرافات في الأنشطة والعمل على تعديلها، وتُعتبر معايير الكفاءة والفعالية دليل فعّال؛ لقياس وتقييم الأداء، فهي تسعى إلى تحديد كل ما له علاقة بالإنتاج، ودرجة استغلال المواد المتوفرة ومدى القدرة على الوصول إلى الأهداف .

هذا بالإضافة إلى تحديد الأُسس والمؤشرات الملائمة هو الخطوة الأولى والأساسية قبل إجراء عملية قياس الأداء ومقارنته؛ للوقوف على الانحرافات إن وُجدت، وهذه المؤشرات تُعبر عن النتائج المرغوب تحقيقها بدقة، فيجب أولًا تحديد المؤشرات المناسبة لقياس الأداء، والتي تُمثل النتائج المرغوب تحقيقها من حيث الكمية والجودة والتكلفة والوقت، وبعد ذلك تحديد المؤشرات، ليتم قياس الأداء الفعلي،

وإجراء المقارنة؛ لتحديد أي انحرافات عن الأداء المستهدف، هذه الخطوة هي التي تسمح بتحليل الانحرافات في الأداء وفهم أسبابها (جلال، ٢٠١٦، ص. ٣٨٠).

٢/٣- أسلوب التكاليف التقديرية.

تسعي المؤسسات المختلفة إلى تحقيق أهدافٍ معينةٍ متعلقة بها سواء فيما يخص الأرباح أو المنفعة الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو النفع بصفةٍ عامةٍ، ويكون ذلك في إطارٍ محددٍ من الوقت والمكان، والتكلفة التي يتم تحديدها، وفي حالة عدم وجود تقدير حقيقيّ للتكلفة؛ لإنجاز المهام والأهداف داخل الشركات، تظهر المشكلة في مثل هذه الحالات، وقد يترتب عليه تجاوز تكاليف الإنتاج الحقيقية، والتي تمَّ تقديريها في السابق أو المبالغة في التكاليف المبدئية، والتي يترتب عليها عدم إنجاز والاخفاق، ومن هنا يأتي دور التقديرات الدقيقة للتكاليف، والتي تساعد الشركات على تحديد الأهداف المراد إنجازها، والأخذ في الاعتبار التكلفة كمدخلات وليس من المخرجات في تحديد ميزانية الشركة (مرسي وآخرون، ٢٠٢٣، ص. ٧٥٠).

كما يعتمد علي التكاليف التقديرية في الرقابة علي نشاطات المؤسسة، وتستخدم كأحد أدوات الرقابة علي كل مستوى من مستويات الإدارة والقائمين عليها، وتساعد على التحقق من عمليات تنفيذ تسير حسب التخطيط الموضوع وفي الاتجاه المناسب الذي يُسهم في تحقيق الأهداف، كما أنها تعمل على التحقق من الأداء الحقيقي وتطابقه مع الأداء المتوقع، وتعمل علي تقديم معلومات عن الإجراءات التي تتم في حالات التعديلات والتصحيح، كما أنها تُعد مؤشرًا للحكم على أداء الشركات، وتساعد علي تحديد الانحرافات القيام بتحليها (بن لخضر ولوصيف، ٢٠١٩، ص. ٨).

٣/٣- أسلوب التكاليف المعيارية.

تُعتبر نظم التكاليف المعيارية من أساليب الرقابة التي تسعى إلى الاستفادة الكبيرة من الموارد المالية والبشرية للشركات، وهذا النظام يحتاج إلى الفهم الواسع والمتطور من جانب الإدارة؛ حيث يعمل علي الرفع من مستوى الكفاءة والقدرة علي الإنتاج والوصول إلى الأهداف الاستراتيجية، ولقد باتت التكاليف المعيارية من المطالب الأساسية في بيئة العمل، ولقد فرض التَّطور الحادث في سوق الأعمال واقعًا لابد من التعايش معه، وهنا يأتي دور نظام التكاليف المعيارية؛ حيث تُمثل خططًا شاملةً ومتكاملةً تبدأ بإعداد المؤشرات وطرق تطبيقها بل وتصحيحها؛ ومن ثمَّ يأتي دور المقارنة بين التكاليف الفعلية والمعيارية وتحليل الانحرافات (محمد الحاج والعبيد، ٢٠٢٢، ص. ١٤٠).

ومما لا شك فيه أن عملية ضبط وتخفيض التكاليف في الإنتاج يستند على تطبيق نظم التكاليف المعيارية، ومتابعه تكاليف الإنتاج والمراقبة الصحيحة لها؛ حيث إن نظام التكاليف المعيارية في الشركات يُعد من الأدوات التي تساعد على الإدارة والتخطيط الفعَّال، كما تسعي إلى الإسهام في صنع القرارات الإدارية السليمة في الشركة التي تتعلف بتكاليف الإنتاج (ابن عثمان، ٢٠٢٠، ص. ٧٩).

وعليه، تُعد أساليب قياس الرقابة على التكاليف أدوات أساسية في إدارة التكاليف وتحقيق الكفاءة التشغيلية؛ من خلال تحديد الانحرافات، وتقدير التكاليف المستقبلية وتحديد المعايير التكاليفية، تستطيع المنشآت اتّخاذ القرارات الصحيحة، وتحسين أدائها المالي على المدى القصير والطويل.

ثالثاً: أثر استخدام نظام تخطيط موارد المنشأة على تغيرات سعر الصرف

في ظل بيئة الأعمال المعاصرة، تواجه المؤسسات والشركات تحدياتٍ متعددةً تتطلب رؤيةً شاملةً، وأدواتٍ فعَّالة لإدارة مختلف جوانب العمل، وفي مقدمة هذه التحديات، تأتي تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية والتي تؤثر بشكلٍ مباشرٍ على تكاليف المواد الخام وربحية الأعمال، ولمواجهة هذه التحديات، باتت المؤسسات في حاجةٍ ماسّة إلى الحصول على صورةٍ واضحةٍ عن أسعار المواد الخام، وتقلبات أسعار الصرف، من أجل إدارة تكاليف الإنتاج والتعامل معها بكفاءةٍ، وهنا يأتي دور أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP) في توفير هذه الرؤية الشاملة، فهذه الأنظمة تُمكّن المؤسسات من تتبع، وإدارة العمليات المالية والتشغيلية بشكلٍ متكاملٍ، بما في ذلك تأثير تقلبات أسعار الصرف على تكاليف المواد الخام والإنتاج؛ وبالتالي، يمكن للمؤسسات التنبؤ بالتغيرات المحتملة في التكاليف، وتخطيط الإنتاج والمخزون بناءً على ذلك (Kulikov, et.al, 2020, P.1849).

كما يُساعد نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) المؤسسات على فهم تأثير تقلبات أسعار الصرف عليها بشكلٍ أفضل، فهو يوفّر إمكانية تتبع المكاسب والخسائر الفعلية الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف بشكلٍ آليّ وسريع باستخدام البرامج المالية المدمجة فيه، بالإضافة إلى أنه يُعد حلًا عمليًا وفعالًا لمعالجة تأثير تقلبات أسعار الصرف كعوامل خارجية على أداء المؤسسات، حيث يمكن من خلاله أخذ هذه التقلبات في الحسبان عند اتّخاذ القرارات الاستثمارية عبر الحدود، كما أن التقديرات الخاطئة لأسعار الصرف الفورية قد تؤثر على صافي القيمة الحالية للمشاريع الاستثمارية الدولية (Zhou, 2021, P.663).

ومما سبق، يُمكن تحديد أثر استخدام نظام تخطيط موارد المنشأة على تغيرات سعر الصرف في التالي:

1. يُمكن لنظام ERP أن يوفّر للمؤسسات رؤية شاملة لتأثير تقلبات أسعار الصرف على تكاليف المواد الخام والإنتاج؛ مما يساعدها على التنبؤ بالتغيرات المحتملة وتخطيط الإنتاج والمخزون بناءً على ذلك.
2. يساعد نظام ERP المؤسسات على فهم وتتبع المكاسب والخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف بشكلٍ آليّ وسريع باستخدام البرامج المالية المدمجة فيه.
3. يُعد نظام ERP حلًا فعالًا لمعالجة تأثير تقلبات أسعار الصرف على الأداء المؤسسي؛ حيث يمكن من خلاله أخذ هذه التقلبات في الاعتبار عند اتّخاذ القرارات الاستثمارية عبر الحدود.

رابعاً: تحليل انعكاسات تغيرات سعر الصرف على التكاليف في منشآت الأعمال.

1. مفهوم سعر الصرف

لقد نشأ مفهوم سعر الصرف نتيجة للتبادل الدولي فى السلع والخدمات بين مختلف دول العالم؛ حيث يتم تسوية المعاملات التجارية والاقتصادية من خلال استخدام سعر الصرف، وهذا المفهوم يتم تعريفه من خلال العديد من وجهات النظر التي تدور حول مفهوم سعر الصرف وهي:

حيث عرَّف بن الزاوي (٢٠١٦، ص. ١٥) سعر الصرف على أنه: "سعر إحدى العملات بدلالة عملة أخرى والتي علي أساسها يتم التبادل بحيث يتم التعبير عن الوحدات من العملات الأجنبية التي من الإمكان شرائها بوحدةٍ واحدةٍ من العملات الوطنية مثال: (١دج =٠,٢$) ".

وكما عرَّف الجيلاني (٢٠١٨، ص. ٧) سعر الصرف أنه: "العملية التي يتم فيها تحويل عدد وحدات من عملة معينة إلى عدد وحدات من عملة أخرى بشكلٍ يوازي قيمة أو ثمن عملة معينة قومية في شكل وحدات عمله أخرى".

يُعرّف (Morina, et.al, 2020, P.177) سعر الصرف بأنه هو: "سعر الصرف هو أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسة التي تُؤثر بشكلٍ كبيرٍ على التجارة الدولية، والنشاط الاقتصادي الحقيقي للبلدان؛ لأن تقلبات أسعار الصرف قد تؤدي إلى مكاسب وخسائر كبيرة للمؤسسات التي تقوم بأنشطة عبر الحدود".

ويُشير (Carissa & Khoirudin, 2020, P.40) إلى أن سعر الصرف هو: "نسبة تبادل عملة واحدة مقابل عملة أخرى، بمعنى آخر، هو السعر الذي يتم بموجبه تبادل وحدة واحدة من عملة ما بوحدات من عملة أخرى".

ويُعرّف فواز (٢٠٢٢، ص. ٤٢٠) سعر الصرف أنه: "إحدى حلقات مؤشرات الاقتصاد والمال التي تشير إلى قيمة وجودة الأداء الاقتصادي وحجر الزاوية في بناء علاقات اقتصادية خارجية".

كما يتسنى من خلال التعريفات السابقة وضع تعريفٍ لسعر الصرف على أنه: "السعر الذي يتم به تبادل عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، وينعكس سعر الصرف على القيمة النسبية للعملات المختلفة؛ حيث يعكس القوة الشرائية للعملة في السوق المحلية والعالمية".

2. آثار تغيرات سعر الصرف

تعتبر تغييرات أسعار الصرف بين العملات من أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير واسع على الأفراد والشركات والحكومات ومن أبرز هذه التأثيرات ما يلي:

تغير سعر الصرف يؤدي إلى تحول في تخصيص الموارد، وهذا قد ينطوي على تكاليف باهظة في بعض الأحيان، وذلك نظرًا للجمود القائم في أسواق السلع والعمل، ففي هذه الحالات غالبًا ما تؤدي إلى بطالة انتقالية لكل من العمل ورأس المال، كما أن هذه التغييرات قد تؤدي إلى خسارة دائمة في الموارد، مثل: التخلص من بعض المعدات الرأسمالية، أو إجبار بعض العمال على التقاعد المبكر، بالإضافة إلى ذلك، قد يظهر التضخم أو يتفاقم عندما تسعى الصناعات التي بدأت في التوسع للحصول على الموارد اللازمة، وبشكل عام التحول في تخصيص الموارد الناتج عن تغير سعر الصرف، وقد ينطوي على تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة في بعض الحالات، والتي تتمثل في البطالة والخسائر الرأسمالية والضغط التضخمي (حميدات، ٢٠١٤، ص. ١١٣).

ولقد أثَّر تقلب سعر الصرف على الأداء الاقتصادي للدول بشكلٍ كبيرٍ منذ انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة في أوائل السبعينات من القرن الماضي، هذا التحول نحو أسعار الصرف الحرة؛ أدى إلى تحولات هيكلية مهمة في الاقتصادات الوطنية، والتي أثَّرت على الواردات والصادرات وعناصر الطلب الكُلي، ومن الجوانب المهمة في هذا الصدد: التأثير على المستوى العام للأسعار؛ حيث إن تغير سعر الصرف في الأجل القصير ينعكس على المستوى العام للأسعار داخل الدولة، والتأثير على عناصر الطلب الكلي، فانخفاض سعر الصرف يعزز الصادرات، ويخفف من الواردات؛ مما يؤثر على مكونات الطلب الكلي، كما أن التعرُّض للصدمات الخارجية والداخلية؛ حيث إن تحرير سعر الصرف يجعل الاقتصاد الوطني أكثر عرضةً للصدمات الخارجية والداخلية. (البنا،٢٠٢٤، ص. ٤).

إضافة إلى التكاليف الناتجة عن تغير سعر الصرف، فإن التحول في تخصيص الموارد الذي ينتج عن ذلك؛ يؤدي أيضًا إلى تكتل الطاقات الإنتاجية بعيدًا عن قطاعات السلع القابلة للتداول الدولي، باعتبارها الأكثر تأثرًا بتقلبات أسعار الصرف، ومن نتائج هذا التكتل بطء في نموّ التجارة الخارجية، وضعف المناخ التنافسي، وتقليل حوافز النموّ والإنتاج، بشكلٍ صعب قياسه (حميدات، ٢٠١٤، ص. ١١٣).

كما يُعد سعر الصرف من أهم الأدوات السياسية والاقتصادية من حيث تأثيرات القطاع الخارجي والقطاع الداخلي، وذلك في ضوء التأثير المتبادل بين الأسواق المكونة للاقتصاد القومي، والذي يضم كلًا من سوق السلع والخدمات، وسوق النقود، وسوق عناصر الإنتاج ومن ناحية أخري التأثير المتبادل بين القطاعين الداخلي والخارجي (الجيلاني، ٢٠١٥، ص.٥) .

مما لا شك فيه إن فهم هذه التأثيرات المتعددة لتغييرات أسعار الصرف أمرٌ بالغ الأهمية لصناع السياسات الاقتصادية، والمستثمرين، والمتعاملين في الأسواق المالية الدولية، وبناءً عليه يتم عرض هذه التأثيرات وهي:

1. تأثيرات تغير سعر الصرف على المستوى الاقتصادي الكلي، والتي تتمثل في ارتفاع سعر صرف عملة دولةٍ ما، يجعل صادراتها أكثر تنافسية، وواردتها أكثر غلاءً، مما يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري، والعكس صحيح، كما تؤثر تغييرات أسعار الصرف على معدلات التضخم والبطالة والنموّ الاقتصادي.
2. على مستوى الشركات؛ حيث إن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية يضر بشركات التصدير ويفيد شركات الاستيراد، وانخفاض سعر صرف العملة المحلية يفيد شركات التصدير، ويضر شركات الاستيراد، كما أن تغييرات أسعار الصرف تؤثر على تكاليف الإنتاج والأرباح والتنافسية للشركات.
3. على مستوى الأفراد؛ حيث إن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية؛ يقلل من القوة الشرائية للمواطنين عند السفر للخارج أو شراء سلع مستوردة، وانخفاض سعر صرف العملة المحلية يزيد من القوة الشرائية للمواطنين عند السفر للخارج، أو شراء سلع مستوردة، كما تؤثر تغييرات أسعار الصرف على أسعار السلع والخدمات المحلية والأجنبية.

خامساً: دور نظام ERP في احكام الرقابة على التكاليف

يتمتع نظام تخطيط موارد المنشأة بالقدرة على تخفيض تكاليف التشغيل، وتكاليف الإنتاج والتسويق، وكذلك انخفاض تكلفة الدعم والمساعدة، وزيادة العائد من الأصول المالية، وتمكين المنشأة من الاستجابة بشكلٍ أكبر للتغيير، والتعامل مع قاعدة بيانات واحدة تُصب فيها جميع بيانات المنشأة؛ لتكون هي المورد الرئيس والوحيد للبيانات؛ ومن ثمَّ معالجتها؛ للحصول على المعلومات المطلوبة، ومن ثمَّ التعامل على أساسها، والذي يساعد في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالتكاليف (محمد، ٢٠١٧، ص. ٤٨٥).

ويرجع السبب في اتّسام ذلك الانعكاس بالإيجابية والفعالية الملحوظة وفقًا (Zhang, 2019, P. 3) لاشتمال نظام تخطيط موارد المنشأة على برمجيات ونماذج؛ لإدارة التكاليف تعمل على الربط بين عمليات التخطيط المسبق للتكاليف، وبين الرقابة الحالية على التكاليف الفعلية، ومن ثمَّ قياسها، وإعطاء التغذيات الراجعة الملائمة، وهو ما يجعل هناك إمكانية للاستفادة من نظام تخطيط موارد المنشأة كمصدرٍ لتفعيل أساليب الرقابة على التكاليف، مثل: أسلوب التكلفة المستهدفة، أو استشراف التكاليف التي قد تزداد في المستقبل.

وبهذا؛ تعتمد المنشآت على نظام تخطيط موارد المنشأة؛ بهدف خفض التكاليف المُقدَّرة مع الحفاظ على الجودة العالية؛ لأنه يعتمد على التطور التكنولوجي بهدف تحسين التكلفة؛ وبالتالي تجعل المنشأة أكثر كفاءة، ويتم تقديم الخدمات بشكلٍ أسرع.

سادساً: أثر تغيرات سعر الصرف على أحكام الرقابة على التكاليف

إن فهم هذه التأثيرات المختلفة لتغيرات أسعار الصرف على أحكام الرقابة على التكاليف؛ يساعد المؤسسات على وضع استراتيجيات فعَّالة للتحكم في النفقات والحفاظ على هوامش الربح:

تؤثر تغيرات أسعار الصرف بشكلٍ كبيرٍ على قدرة المؤسسات على الرقابة على تكاليفها، حيث فهم التأثير المباشر لتقلبات أسعار الصرف على تكاليف الإنتاج والخدمات، ويساعد المؤسسات على تحديد أسعارها بشكلٍ دقيقٍ وموضوعيّ، وهذا يخلق قاعدة سليمة لوضع سياسات الصرف، وفي حالة ارتفاع التكاليف أو حدة المنافسة مع منتجات المؤسسات الأخرى، مراجعة هيكل التكاليف يلعب دورًا حاسمًا في مراقبة وخفض التكاليف، وهذا يعزز من المركز التنافسي للمؤسسة، وفهم التأثيرات المختلفة لتقلبات أسعار الصرف على التكاليف يساعد المؤسسات على وضع استراتيجيات فعَّالة؛ للتحكم في النفقات، وهذا يحافظ على هوامش الربح رغم البيئة الاقتصادية المتقلبة (باهي ولمين، ٢٠٢٢، ص. ١٠١).

وقد حدد (Bezayt, 2022, P.15) أثر تغيرات سعر الصرف المُختلفة على أحكام الرقابة على التكاليف والتي تؤدي إلى صعوبة نجاح الرقابة على التكاليف مثل:

1. تقلبات سعر الصرف: التذبذب في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية؛ يؤدي إلى عدم استقرار التكاليف؛ مما يصعّب عملية التنبؤ والتخطيط المالي للمشاريع.
2. سعر الفائدة غير المستقر: التقلبات في أسعار الفائدة تؤثر على تكلفة الاقتراض وخدمة الديون؛ مما يؤدي إلى زيادة التكاليف التمويلية للخدمات.
3. الحروب والكوارث: تأثير الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية على سلاسل التوريد والإنتاج التي قد تؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية.
4. المخاطر: زيادة المخاطر والشكوك المرتبطة بالمشاريع والخدمات الجديدة يتطلب إضافة احتياطي أكبر لتغطية التكاليف غير المتوقعة.
5. الاحتيال والفساد: انتشار الممارسات الفاسدة والاحتيالية؛ يؤدي إلى زيادة التكاليف غير المباشرة والمخاطر المرتبطة بالمشاريع.
6. السياسات الحكومية غير المستقرة: عدم استقرار التشريعات والسياسات الحكومية؛ يؤدي إلى عدم اليقين وزيادة المخاطر التنظيمية والتشريعية للمشاريع.

التقلب في أسعار الصرف؛ يؤدي الى صعوبة عملية التنبؤ بالتكاليف والتخطيط المالي للمشروع بدقة، مما قد يؤدي إلى زيادة التكاليف الفعلية عن التقديرات الأصلية (Abobakr, 2017, P.16)، علاوة على ذلك، أكدت دراسة كل من (Okereke & Ejekwu & Ohamma, 2020, P.11) على أن التقلبات في سعر الصرف، وأسعار الفائدة من المخاطر السلبية التي يُمكن أن تؤثِّر على التحكم في تكاليف المشاريع والخدمات الخاصة بالمؤسسات، ويُشكل مخاطر خارجية تؤثر بشكلٍ كبيرٍ على جدوى المشروع وتدفقات النقد؛ لذا من الضروريّ التركيز على التخطيط الدقيق؛ للحد من هذه المخاطر، وضمان تحقيق عوائد استثمار مستدامة.

يؤدي ارتفاع سعر الصرف في مقابل الدولار الأمريكي إلى آثارٍ سلبيةٍ كبيرةٍ على أحكام الرقابة على التكاليف؛ وذلك لأن ارتفاع سعر الصرف يُمكن أن ينتج عنه ارتفاع تكاليف شراء المواد الخام والمكونات المستوردة للخدمة المُقدمة للعملاء، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم تحقيق معدل العائد على المطلوب من الاستثمار؛ ذلك فإن من الضروريّ العمل على إدارة مخاطر تقلبات سعر الصرف؛ لضمان استقرار الهوامش الربحية المستهدفة (Nwokeabia, & Uguru, 2023, P.79).

تُعتبر تقلبات سعر الصرف من العوامل الخارجية التي يُمكن أن تؤثر بشكلٍ كبيرٍ على إمكانية تحقيق الرقابة على التكاليف، وعدم القدرة على وضع هيكلٍ ثابتٍ للتكاليف الإجمالية للشركة، كما ينبغي على شركات السيارات وغيرها من الشركات الصناعية الأخرى أن تأخذ هذه التغييرات في الاعتبار

عند تحديد هيكل تكاليفها وأسعار منتجاتها، فالاعتماد على التحليل التقليدي للتكاليف قد لا يكون كافيًا في ظلّ هذه التغيرات الاقتصادية والتشغيلية (Nwokeabia & Uguru, 2022, P.5).

وفقًا لما سبق، تؤثر تقلبات أسعار الصرف بشكلٍ كبيرٍ على إمكانية الرقابة على التكاليف في المشروعات، كما أن ارتفاع سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي؛ يزيد من تكاليف شراء المواد الخام والمكونات المستوردة، مما يُصعب التنبؤ بالتكاليف الإجمالية للمشروع، وتحقيق العائد المستهدف على الاستثمار؛ لذا من الضروريّ على الشركات إدارة مخاطر تقلبات سعر الصرف؛ للحفاظ على استقرار الهوامش الربحية، كما أن الاعتماد على التحليل التقليدي للتكاليف قد لا يكون كافيًا في ظل هذه التغيرات الاقتصادية والتشغيلية، مما يتطلب اتخاذ إجراءات لتخطيط التكاليف بدقة أكبر.

القسم الثاني: الدراسة الميدانية

أولاً: منهج البحث:

استخدام الباحث المنهج العلمي بشقيه الاستقرائي، والاستنباطي؛ حيث عرَّف فياض (٢٠١٩، ص. ٥٠) المنهج الاستنباطي بأنه المنهج الذي يسير فيه البحث من العام إلى الخاصّ، وذلك بهدف الاستدلال في تفسير الظواهر؛ حيث يقوم المنهج الاستنباطي على التأمُل، والاستنتاج منطلقًا من أفكارٍ وتصوراتٍ مسبقةٍ، وبالتالي تقوم عملية الاستدلال على الوصول إلى نتائج مهمةٍ تتعلق بالظاهرة، أو موضوع البحث بناءً على بعض القواعد المنطقية، كما عرَّف قطب (٢٠١٨، ص. ١٦٦) المنهج الاستقرائي بأنه "المنهج الذي نسير فيه من التجريب غير اليقيني، إلى القضية الضرورية العامة، الاستقراء هو منهج البحث في العلوم التجريبية، ومنهج كشف القوانين العلمية".

ثانياً: مجتمع وعينة البحث:

يتكوَّن مجتمع البحث من جميع العاملين بمنشآت الأعمال الكويتية، ونظراً لكبر حجم المجتمع فقد تم التطبيق على عينة من مجتمع الدراسة، والبالغ عددهم (209) من المديرين الماليين ومحاسبين التكاليف العاملين بمنشآت الأعمال الكويتية، وقد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، وذلك باعتبار كل منشأة بمثابة طبقة يتم سحب عينة عشوائية منها من المديرين الماليين ومحاسبين التكاليف، ويوضح الجدول التالى توزيع مفردات عينة البحث حسب خصائصها:

الجدول رقم (١) توزيع أفراد العينة حسب خصائصها

مجال النشاط	التكرارات	النسب المئوية
صناعي	70	%33.5
تجاري	60	%28.7
خدمي	79	%37.8
الإجمالي	209	%100.0
المؤهل	التكرارات	النسب المئوية
بكالوريوس	186	%89.0
ماجستير	8	%3.8
دكتوراه	15	%7.2
اخرى	0	%0.0
الاجمالي	209	%100.0
سنوات الخبرة	التكرارات	النسب المئوية

مجال النشاط	التكرارات	النسب المئوية
أقل من ٥ سنوات	84	%40.2
من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	63	%30.1
١٠ سنوات فأكثر	62	%29.7
الاجمالي	209	%100.0
المسمى الوظيفي	التكرارات	النسب المئوية
محاسب تكاليف	126	%60.3
مدير مالي	83	%39.7
الاجمالي	209	%100.0

ويتبين من الجدول السابق، أن أكبر نسبةً حصل عليها أفراد عينة البحث حسب نوع النشاط هي (54.4%)، والخاصة بـ(الذكور)، وجاءت أقل نسبةً (45.6%) وهي الخاصة بـ(الإناث)، كما جاءت أكبر نسبة حصل عليها أفراد عينة البحث حسب المؤهل هي (88.9%)، والخاصة بـ(بكالوريوس)، وجاءت أقل نسبة (3.3%) وهي الخاصة بـ(ماجستير)، بينما جاءت أكبر نسبة حصل عليها أفراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة هي (40.0%)، والخاصة بـ(أقل من ٥ سنوات)، كما جاءت أقل نسبة (28.9%) وهي الخاصة بـ(١٠ سنوات فأكثر)، وقد جاءت أكبر نسبة حصل عليها أفراد عينة البحث حسب المسمى الوظيفي هي (60.3%)، والخاصة بـ(محاسب تكاليف)، كما جاءت أقل نسبة (39.7%) وهي الخاصة بـ(مدير مالي).

ثالثاً: صدق الأداة وثباتها:

قام الباحث ببناء استبانةٍ، مكوَّنة من (٣٨) عبارة، تشمل ثلاثة محاور، وقد تمَّ حساب صدق الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة: حيث تمَّ حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة من محاور الاستبانة، جاءت جميعها دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠١)؛ حيث تراوحت في المحور الأول: نظام تخطيط موارد المنشأة ERP بين (**.871-**.991)، وتراوحت في المحور الثاني: الرقابة على التكاليف بين(**.842-**.982)، بينما تراوحت في المحور الثالث: تغيرات سعر الصرف بين (- **.969 **.873)، كما تمَّ التحقق من الصدق البنائي العام لمحاور الاستبانة من خلال إيجاد معاملات ارتباط المحاور بالدرجة الكلية للاستبانة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (٢) معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والمتوسط العام للاستبيان

المحاور	معامل الارتباط
المحور الأول: نظام تخطيط موارد المنشأة ERP	.994**
المحور الثاني: إحكام الرقابة على التكاليف	.997**
المحور الثالث: تغيرات سعر الصرف	.982**

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط لمحاور الاستبيان والمتوسط العام للاستبيان، حيث تراوحت بين (**.982-**.997)، وكانت جميعها دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)، كما تمَّ حساب معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمحاور والمتوسط العام للاستبانة، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (٣) معامل ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان

المحاور	معامل الثبات
المحور الأول: نظام تخطيط موارد المنشأة ERP	.985
المحور الثاني: إحكام الرقابة على التكاليف	.986
المحور الثالث: تغيرات سعر الصرف	.992
الدرجة الكلية	.992

يتبين من الجدول السابق أنه قد تراوحت قيم معاملات ألفا كرونباخ للمحاور بين (.985-.992)، وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي لمحاور الاستبانة (.992)، مما يشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق، وإمكانية الوثوق بها.

رابعاً: الأساليب الإحصائية:

بناءً على طبيعة البحث والأهداف التي سعى الباحث إلى تحقيقها، تمَّ تحليل البيانات باستخدام برنامج الحُزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، واستخراج النتائج وفقًا للأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، معامل ارتباط بيرسون، ومعامل كرونباخ ألفا، وتحليل الانحدار الخطيّ المتعدد، واختبار (ت) (T-test)، ومعادلة المدى.

خامساً: عرض ومناقشة وتحليل نتائج البحث

١- نتائج الإحصاء الوصفي لاستجابات أفراد عينة البحث بشأن تخطيط موارد المنشأة ERP:

تمَّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المحور الأول: تخطيط موارد المنشأة ERP، ومن ثمَّ ترتيب هذه الأبعاد تنازليًا حسب المتوسط الحسابي لكل بُعدٍ، ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٤) نتائج الإحصاء الوصفي بشأن تخطيط موارد المنشأة ERP

الرقم	أبعاد المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة استجابة	الرتبة
١	البُعد الأول: نظم إدارة الموارد البشرية.	3.19	1.099	متوسطة	١
٢	البُعد الثاني: نظم إدارة الشئون المالية.	3.09	1.114	متوسطة	٤
٣	البُعد الثالث: نظم إدارة المشتريات والمخازن	3.08	1.084	متوسطة	٥
٤	البعد الرابع: نظم إدارة المعلوماتية والاتصالات.	3.10	.848	متوسطة	٣
٥	البُعد الخامس: دعم الإدارة العليا.	3.18	.835	متوسطة	٢
	المتوسط العام	3.12	1.001	متوسطة	

ويتبيّن من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الأول: تخطيط موارد المنشأة ERP جاء بمتوسط حسابي (3.12) وانحراف معياري (1.001) وبدرجة استجابة (متوسطة)، ويمكن تفسير ذلك بأن الشركة قد تُعاني من قصورٍ في بعض أنظمة تخطيط موارد المنشأة، حيث إن الشركات قد لا تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على تكنولوجيا المعلومات الحديثة في العمليات الإدارية، بالإضافة إلى اعتمادها على الطُرق التقليدية في عملية توزيع الأدوار والمهام وتخصيص الموارد، وهذا يتفق مع نتيجة دراسة الفوزان (٢٠٢٣) والتي أشارت إلى أن مستوى تخطيط موارد المنشأة (ERP) في المنشآت الكويتية جاء بدرجةٍ

متوسطةٍ، ويتفق أيضًا مع نتيجة دراسة الحربي (٢٠١٧) التي أشارت إلى أن المنشآت الكويتية تعاني من قصور في تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP).

٢- نتائج الإحصاء الوصفي بشأن إحكام الرقابة على التكاليف بمنشآت الأعمال الكويتية.

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المحور الثاني: إحكام الرقابة على التكاليف، ومن ثم ترتيب هذه الأبعاد تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل بعد، ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٥) نتائج الإحصاء الوصفي بشأن بشأن إحكام الرقابة على التكاليف

الرقم	أبعاد المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة استجابة	الرتبة
١	البعد الأول: تحديد الانحرافات	3.01	1.019	متوسطة	٢
٢	البعد الثاني: أسلوب التكاليف التقديرية	3.01	.807	متوسطة	١
٣	البعد الثالث: أسلوب التكاليف المعيارية	2.88	.716	متوسطة	٣
	المتوسط العام	2.96	.706	متوسطة	

ويَتبيّن من الجدول السابق، أن المتوسط العام للمحور الثاني: إحكام الرقابة على التكاليف جاء بمتوسط حسابي (2.96)، وانحراف معياري (.706)، وبدرجة استجابة (متوسطة)؛ ويمكن عزو ذلك إلى أن بمنشآت الأعمال الكويتية قد تُعاني من قصورٍ في إحكام الرقابة على التكاليف، وقد يرجع ذلك إلى حدوث أعطالٍ غير متوقعة مازال واردًا، مما يعني خسارة مادية كبيرة؛ لذلك تم التفكير في أسلوب أحدث وهو الرقابة على التكاليف، والذي يعتمد على الرقابة من أجل التنبؤ بالأعطال التي يمكن أن تقع قبل حدوثها.

سادساً: فروض البحث:

١- نتائج إختبار الفرض الأول: حيث ينص على أنه: توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن طبيعة وضوابط تطبيق نظام ERP في منشآت الأعمال الكويتية،

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T-test)، على النحو التالي:

الجدول رقم (٦) نتائج إختبار (T) بشأن الفروق بين آراء أفراد العينة حول تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة ERP وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي

الأبعاد	المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
البُعد الأول: نظم إدارة الموارد البشرية.	محاسب تكاليف	126	3.19	1.070	.056	207	.955	غير دال
	مدير مالي	83	3.18	1.148				
البُعد الثاني: نظم إدارة الشئون المالية.	محاسب تكاليف	126	3.06	1.092	-.393	207	.695	غير دال
	مدير مالي	83	3.12	1.153				
البُعد الثالث: نظم إدارة	محاسب تكاليف	126	3.08	1.055	-.007	207	.995	غير دال

الأبعاد	المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
المشتريات والمخازن	مدير مالي	83	3.08	1.132				
البعد الرابع: نظم إدارة المعلوماتية والاتصالات	محاسب تكاليف	126	3.10	.767	-.160	207	.873	غير دال
	مدير مالي	83	3.11	.961				
البُعد الخامس: دعم الإدارة العليا.	محاسب تكاليف	126	3.23	.757	1.031	207	.304	غير دال
	مدير مالي	83	3.11	.941				
المتوسط العام	محاسب تكاليف	126	3.11	.956	-.130	207	.897	غير دال
	مدير مالي	83	3.13	1.071				

ويتبين من الجدول السابق، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة الدراسة حول تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة ERP وذلك في كل من (البُعد الأول: نظم إدارة الموارد البشرية- البُعد الثاني: نظم إدارة الشئون المالية- البُعد الثالث: نظم إدارة المشتريات والمخازن- البعد الرابع: نظم إدارة المعلوماتية والاتصالات- البُعد الخامس: دعم الإدارة العليا) تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، ويمكن عزو ذلك إلى أن كل من المديرين الماليين ومحاسبين التكاليف يقوموا بتطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة ERP في المنشآت الأعمال الكويتية، وهذا ما يُشير إلى أن رؤية واتجاه أفراد العينة حول أهمية وضرورة تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة ERP لا تختلف باختلاف مسمياتهم الوظيفية سواء كانوا محاسبين ماليين او مديرين ماليين.

٢- نتائج إختبار الفرض الثاني: حيث ينص على أنه: توجد اختلاف ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على ضوابط الرقابة على التكاليف في منشآت الأعمال الكويتية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T-test)، على النحو التالي:

الجدول رقم (٧) نتائج إختبار (T) بشأن الفروق بين آراء أفراد العينة حول انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على ضوابط الرقابة على التكاليف في منشآت الأعمال الكويتية وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي

انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على ضوابط الرقابة على التكاليف	المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
	محاسب تكاليف	126	3.12	.801	1.057	207	.292	غير دال
	مدير مالي	83	2.99	.942				

ويتبين من الجدول السابق، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة الدراسة حول انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على ضوابط الرقابة على التكاليف في منشآت الأعمال الكويتية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، ويمكن عزو ذلك إلى ان رؤية أفراد عينة البحث حول انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على ضوابط الرقابة على التكاليف لا تختلف باختلاف مسمياتهم الوظيفية، حيث أن جميع محاسبين التكاليف والمديرين الماليين على دراية كاملة بمدى تأثير تغيرات أسعار الصرف على ضوابط الرقابة على التكاليف.

٣- نتائج إختبار الفرض الثالث: حيث ينص على أنه: يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) لتطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة ERP على إحكام الرقابة على التكاليف في ضوء تغيرات سعر الصرف بمنشآت الأعمال الكويتية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تمَّ استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاستجابات أفراد عينة البحث على النحو التالي:

جدول (٨) نتائج تحليل الإنحدار بشأن أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة ERP على إحكام الرقابة على التكاليف في ضوء تغيرات سعر الصرف

اسم المتغير	Bمعامل الانحدار	الخطأ المعياري لمعامل الانحدار	T-Valueقيمة	مستوى الدلالة Sig
الثابت	.776	.068	11.472	.000
نظام تخطيط موارد المنشأة ERP	.529	.030	17.487	.000
تغيرات سعر الصرف	.176	.035	5.001	.000
R	.930a			
R- Square	.864			
F	656.556			
Sig	.000b			

ويتبين من الجدول السابق، أن هناك تأثيرًا ذا دلالة إحصائية لتطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة ERP على إحكام الرقابة على التكاليف في ضوء تغيرات سعر الصرف، حيث بلغت قيمة (R) (.930a) بمستوى دلالة (.000b)، كما بلغت قيمة R^2 (.864)، وهذا ما يُشير إلى أن كلًا من نظام تخطيط موارد المنشأة وتغييرات سعر الصرف تُفسر ما قيمته 86.4% من تباين إحكام الرقابة على التكاليف، ويُمكن عزو ذلك إلى مدى أهمية دور كل من نظام تخطيط موارد المنشأة وتغيرات سعر الصرف في إحكام الرقابة على التكاليف في المؤسسات الاقتصادية الكويتية.

القسم الثالث

نتائج وتوصيات البحث

أولاً: نتائج البحث:

1- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة الدراسة حول إحكام الرقابة على التكاليف في كل من (البُعد الأول: نظم إدارة الموارد البشرية- البعد الثاني: نظم إدارة الشئون المالية- البعد الثالث: نظم إدارة المشتريات والمخازن) تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

2- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة الدراسة حول انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على ضوابط الرقابة على التكاليف في منشآت الأعمال الكويتية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.
3- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة ERP على إحكام الرقابة على التكاليف في ضوء تغيرات سعر الصرف، حيث بلغت قيمة (.930a) (R) بمستوى دلالة (.000b)، كما بلغت قيمة R^2 (.864).

ثانياً: التوصيات:

1- يجب على الحكومة والجهات المعنية بالسياسات الاقتصادية تحقيق توازن في تأثيرات تغيرات سعر الصرف على الناتج المحلي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في البلاد.
2- يجب على الحكومة والجهات المعنية بالسياسات الاقتصادية تعزيز الشفافية، والتواصل مع القطاع الخاص والمستثمرين؛ لضمان فهم جيد لتأثيرات تقلبات سعر الصرف واتخاذ القرارات المناسبة.
3- ضرورة تطوير وتحسين نوعية آليات التخطيط والرقابة على التكاليف في الشركات.
4- العمل على تعزيز برامج الدورات التدريبية المتخصصة في مجال تكاليف المنتجات، وبرامج تخطيط التكاليف والرقابة عليها.
5- الاهتمام بتطوير برامج نظم تخطيط الموارد، واختيار البرنامج الذي يتوافق مع طبيعة نشاطها وخصائصها.
6- العمل على زيادة الوعي بأهمية تطبق نظم تخطيط الموارد ونشر ثقافة التطوير والتحسين المستمر.

ثالثاً: بحوث مستقبلية:

1- دور تطبيق أسلوب التكاليف المعيارية في الرقابة على عناصر التكاليف في البيئة الكويتية.
2- أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة ERP في رفع مستوى الأداء التشغيلي بالبيئة الكويتية.

مراجع البحث

أولًا: المراجع العربية

إبراهيم، براهمية. (٢٠١٦). الرقابة على التكاليف محاسبيا وإحصائيًا في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف. *مجلة أبعاد اقتصادية*، ٦ (٢)، ٥٠٦- ٥٢٧.

إبراهيم، طارق وفيق. (٢٠٢٠). تقييم أثر العلاقة بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) وقيمة المنظمة: دراسة ميدانية. *مجلة الفكر المحاسبي*، ٢٤ (٣)، ٤٨٠- ٥٤٢.

أبكر، حمزة بشرى جمعة. (٢٠٢٣). أثر تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة (TC) في الرقابة على التكاليف: دراسة ميدانية على شركة الصناعات الوطنية. *المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات*، ٤ (٤٠)، ٤٦١- ٤٨٨.

أحمد، دعاء سعد الدين بكري. (٢٠١٩). مدي تطبيق نظام التكاليف على أساس النشاط من منظور الأداء (PFABC) بالشركات الصناعية المصرية وفاعلية أثره في زيادة كفاءة تحليل الانحرافات: دراسة ميدانية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، (٨)، ١١١- ١٤٢.

أحمد، محمد خير عثمان محمد خير؛ حبيب الله، عبد الباقي شيخ الدين. (٢٠٢٠). أثر تطبيق نظام التكاليف المعيارية على تحسين الرقابة على التكاليف في قطاع مطاحن الغلال دراسة ميدانية

علي شركات صناعة الدقيق بالسودان. *مجلة التميز للعلوم المجتمعية والإنسانية*، ١ (١)، ٤٤-٦٣.
أمين، بربري محمد. (٢٠١٨). محاسبة تحليلية. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
باهي، بونابي؛ لمين، مخوخ محمد. (٢٠٢٢). دور محاسبة التكاليف في تحديد سياسة التسعير في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسو كوندور الكترونيكس – برج بوعريريج. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج: الجزائر.
النشمي، عيسى عبد الله عيسى. (٢٠١٦). *تحليل عوامل النجاح الحرجة في تنفيذ نظام تخطيط موارد المشروع (ERP) (في القطاع النفطي في دولة الكويت*. (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة مؤتة، الأردن.
النويعم، محمد فهاد. (٢٠١٦). *أثر الرقابة على تكاليف الصيانة الوقائية المخططة في تحسين وتطوير الإنتاجية في شركة نفط الكويت*. (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة مؤتة، الأردن.
المعاني، ايهاب سليم ساكت. (٢٠١٩). *أثر نظم المعلومات المحاسبية في التخطيط والرقابة على التكاليف: دراسة تطبيقية على الشركات الدوائية الأردنية*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأسراء الخاصة، الأردن.
الفوزان، أمل عبد الله مبارك. (٢٠٢٣). أثر التكامل بين تخطيط موارد المنشأة " ERB " ومدخل المراجعة على أساس المخاطر على جودة المراجعة الخارجية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الكويتية. *مجلة البحوث المحاسبية بجامعة طنطا*، (٤)، ٦٥٣- ٦٨٩.
العديلي، مبروك. (٢٠١٥). التسويق الالكتروني. دار المجد للنشر والتوزيع: عمان.
الصديقي، عبد الرحمن غسان. (٢٠١٩). علاقة تخطيط الموارد البشرية بالتخطيط الاستراتيجي وأثره في المنظمات بالتطبيق على شركة صافولا للصناعات الغذائية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. (٢)، ١٦٥- ٢٠٦.
الشوبكي، مازن جهاد إسماعيل. (٢٠١٩). دعم الإدارة العليا لاستخدام نظم دعم القرار وتأثيره على تطبيق إعادة هندسة للنظم الأكاديمية والإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٠(١)، ٢٥٨- ٢٨٥.
الشمري، فهد عبد الله تراك؛ دياب، ياسر عبد الحميد؛ آدم، حسين حسن علي. (٢٠٢١). دراسة اقتصادية لمؤشرات السياسة النقدية وعلاقتها بميزان المدفوعات في الكويت. *مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل بجامعة أسوان*، ٢ (٢)، ٥٤٤- ٥٧١.
الشامي، عزت عبد الفتاح. (٢٠٢١). الموارد المالية لمكتبات جامعه المنصورة: دراسة تحليلية. المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، ٣(٧)، ٧٣- ١١١.
الزيات، مصطفى عبد المنعم عبد السلام. (٢٠١٨). أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع (ERP) على تحسين أداء سلسله التوريد (دراسة نظرية). المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ٩(٣)، ٤٦١-٤٧٩.
الروقي، فيصل عايض خزام. (٢٠٢٠). أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة على الأداء المالي والسوقي للشركات الصناعية المدرجة في السوق المالية السعودية. *مجلة البحوث المحاسبية بجامعة طنطا*، (١)، ٦٦٦- ٦٩٩.
الجعفري، محمد الناجي؛ محمد، عامر عبادي فقير. (٢٠١٩). أثر التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية على دعم الإدارة العليا لتحقيق إدارة الجودة الشاملة: دراسة حالة قطاع الصناعات

الدوائية في السودان ٢٠١٤- ٢٠١٩م. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، ٣(١٠)، ١- ٣٠.
الجبلي، وليد سمير عدالعظيم؛ الأشقر، عيد كارم أحمد. (٢٠٢١). دور نظام تخطيط موارد المنشأة المدعوم بمدخل المراجعة المستمرة في تعزيز دقة الإبلاغ المالي: دراسة ميدانية تطبيقية. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، ٣* (١)، ٩٦- ١٦٥.
بن عثمان، حسين حسن على. (٢٠٢٠). دور التكاليف المعيارية في تقويم الأداء المالي: دراسة ميدانية لقطاع صناعة تعليب الأسماك بمحافظة حضر موت اليمن. مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (٣٠)، ٧١- ١٠٤.
بن لخضر، أحسن طيار؛ لوصيف، حياة. (٢٠١٩). مدي استخدام الموازنات التقديرية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات: دراسة ميدانية على مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية – سلسلة العلوم الانسامية،٢١(١)، ١- ١٤.
جلال، أحمد فهمي. (٢٠١٦). مبادئ التنظيم وإدارة الاعمال. كلية التجارة: القاهرة
الجنباز، عبد الماجد محمد منير. (٢٠١٨). أثر تطبيق تخطيط موارد المؤسسة ERP على فعالية البيانات المحاسبية. (رسالة دكتوراه منشورة)، جامعة كاي، سوريا.
حاجي، بتريز شهاب؛ محمود، غازي عثمان. (٢٠٢٣). استراتيجية التكلفة المستهدفة ودورها في الرقابة على التكاليف: دراسة تطبيقية في شركة (W.S.R) لإنتاج العلف المحدودة العاملة في إقليم كوردستان. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٩* (٦١)، ٥٤- ٧٢.
حامد، مصطفى عبد السلام الشربيني؛ السجاعي، محمود محمود إبراهيم. (٢٠١٧). أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على الإفصاح المحاسبي الاختياري: دراسة تطبيقية. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية بجامعة بنها*، (٣)، ٥٤٩- ٥٨٧.
دلوه، محمد سعود محمد. (٢٠١٦). *أثر تطبيق نظام التكاليف المعيارية في الرقابة على القطاع الصناعي الكويتي*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن.
زيادي، محمد؛ خامره، الطاهر. (٢٠٢١). تأثير عوامل نجاح نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) على عمليات إدارة المعرفة: دراسة ميدانية في الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بورقله. مجلة الباحث، ٢١ (١)، ٣٩٣- ٤٠٧.
سبتى، وسيلة، حجاب، عيسى؛ رداس، مسعودة. (٢٠١٩). الموارد المالية للجامعات المحلية مصادرها وسبل تعبئتها. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ٨(١)، ٢٠٠- ٢١٩.
شاهين، محمد أحمد. (٢٠١٨). إطار محاسبي مقترح لقياس وتحليل انحرافات التكاليف المعيارية على أساس النشاط الموجه بالوقت: دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي*، ٢٢ (١)، ١٠٤٢- ١٠٩٥.
طريح، محمد محمد إبراهيم محمد. (٢٠٢٤). قياس أثر تغيرات سعر الصرف على عجز الميزان التجاري في مصر. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٥* (٢)، ١٣٨-١٩٤.
عبد الحليم، أحمد حامد محمود. (٢٠٢٠). قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقارير المالية: أدلة علمية من بيئة الأعمال السعودية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، ١* (٢)، ٢-٨٤.
العناني، وليد شاهين محفوظ؛ البدوي، أشرف لطفي السيد؛ غازي، سمر الأمير غازي عبد الحميد. (٢٠٢١). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري لقطاع الأدوية المصري: دراسة تطبيقية. *مجلة التجارة والتمويل*، (٣)، ٢٦٦-٢٩٦.

فواز، محمود أحمد (٢٠٢٢). أثر تقلب سعر الصرف على الميزان التجاري المصري: دراسة قياسية للفترة ٢٠٠٠- ٢٠٢١. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، ٨(١٤)، ٤١٩- ٤٤٤.

لويس، رفيق وجدي. (٢٠٢٣). دور تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة في تحسين الأداء التشغيلي: دراسة تطبيقية على شركات قطاع الدواء بالقاهرة. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية بجامعة قناة السويس، ١٤* (١)، ٢٨٣- ٣٤٠.

لويس، رفيق وجدي. (٢٠٢٣). دور تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة في تحسين الأداء التشغيلي: دراسة تطبيقية على شركات قطاع الدواء بالقاهرة. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٤(١)، ٢٨٣- ٣٤٠.

محمد الحاج، الفاتح الفضل؛ العبيد، موسي الطيب أحمد. (٢٠٢٢). أثر تطبيق طرق التكاليف المعيارية في الرقابة على عناصر التكاليف: دراسة ميدانية على بعض الشركات الصناعية العاملة بالسودان-كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا-جامعة الخرطوم- مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، (٢٠)، ١٣٩- ١٦٣.

محمد، محمد مصطفى جمعة خميس. (٢٠١٧). تأثير أنظمة التكاليف على أساس الأنشطة المدعومة بنظم تخطيط موارد المشروع على أداء المنشأة: دراسة حالة. *مجلة جامعة الإسكندرية للبحوث المحاسبية بجامعة الإسكندرية*، ١(٢)، ٤٦٥- ٥٥٧.

محمد، محمد هاشم إبراهيم. (٢٠٢٢). أثر أسلوب التكلفة المستهدفة في الرقابة على التكاليف الدور الوسيط لنظام محاسبة استهلاك الموارد: دراسة ميدانية على شركات نقل المواد البترولية – ولاية الخرطوم. (رسالة دكتوراه منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

مرسي، يحي أبو طالب؛ عربي، محمد بكر؛ سليمان، حسين محمد. (٢٠٢٣). أثر تحسين دقة تقديرات التكلفة على تحقيق التنمية المستدامة في مصر. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٤(٣)، ٧٤٧- ٧٧١.

مزيانى، نور الدين. (٢٠١٦). إدارة مخاطر سعر الصرف في المؤسسات الاقتصادية والوسائل. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، ٦(١)، ٨٢- ٩٦.

معن، رمضان السيد أحمد. (٢٠١٩). أثر تغيرات سعر الصرف على الدلالات الاقتصادية للميزان التجاري المصري. *المجلة العملية التجارة والتمويل، ٣٩* (٤)، ١- ٤١.

مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم. (٢٠١٦). قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة: أدلة عملية من الشركات المسجلة في البورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية*، (١)، ٢٠٣-٢٥٤.

نبيح، أمينة؛ عزار، الطاهر. (٢٠٢١). مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير إدارة الموارد البشرية بالمنظمات المعاصرة- مقاربة نظرية تحليلية. مجلة حوليات جامعة الجزائر. ٣٦(١)، ٤٥٧- ٤٨٤.

هطيل، مبخوث سعيد سالم. (٢٠٢٠). تخطيط الموارد البشرية. مجلة القانون المغربي، (٤٥)، ٢١٩- ٢٣٦ .

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Abdul-Mumuni, A. (2016). Exchange rate variability and manufacturing sector performance in Ghana: Evidence from cointegration analysis. International Economics and Business, 2(1), 1-14.

Abobakr, A. T. (2017). Necessity of Cost Control Process (Pre-& Post—Contract Stage) in Construction Projects. Master of Science in Construction and Real Estate Management at HTW Berlin–University of Applied Sciences.

Al-Amin, M., Hossain, T., Islam, J., & Biwas, S. K. (2023). History, Features, Challenges, and Critical Success Factors of Enterprise Resource Planning (ERP) in The Era of Industry 4.0. European Scientific Journal, ESJ, 19 (6), 31-59.

Ali, I., van Groenendaal, W. J. H., & Weigand, H. (2020). Enterprise resource planning systems implementation and firm performance: An empirical study. Journal of Information Systems Engineering and Management, 5(1), 1-12.

Azeez, K. A., Kadhim, H. K., & Kadhim, A. A. H. (2020). The role of integration between enterprise resource planning and attribute based costing for supporting economic cost management in tourism companies. African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure, 9(2), 1-10.

Bezayt, G. A. (2022). Investigation of Cost Control Practice in Building ConstructionProjects: The Case of Public Projects in Addis Ababa (Doctoral dissertation).

Carissa, N., & Khoirudin, R. (2020). The factors affecting the rupiah exchange rate in Indonesia. Jurnal Ekonomi Pembangunan, 18(1), 37-46.

Eriş, M., & Vayvay, Ö. (2018). Risk Organization for ERP Projects. International Journal of Innovation Engineering and Science Research, 2 (1), 15-22.

Hwang, B. G., Shan, M., Zhu, L., & Lim, W. C. (2020). Cost control in megaprojects: efficacy, tools and techniques, key knowledge areas and project comparisons. International Journal of Construction Management, 20 (5), 437-449

Ismail, A., & Harun, S. (2021). The effect of Enterprise Resource Planning (ERP) systems implementation on organizational performance. In International Conference on Economics, Entrepreneurship and Management, 1-12

Jayamaha, B. H. V. H., Perera, B. A. K. S., Gimhani, K. D. M., & Rodrigo, M. N. N. (2023). Adaptability of enterprise resource planning (ERP)

systems for cost management of building construction projects in Sri Lanka. Construction Innovation. Emerald Publishing Limited, 1- 25.

Kismawadi, E. R., Tania, A. S., & Bahri, M. I. (2023). INTERCONNECTION OF INFLATION, BI RATE, AND EXCHANGE RATE ON MUDHARABAH AND MURABAHAH FINANCING. Jurnal Ekonomi & Bisnis Islam, 9(1), 118 – 148.

Kulikov, I., Semin, A., Skvortsov, E., Ziablitckaia, N., & Skvortsova, E. (2020). Challenges of enterprise resource planning (ERP) implementation in agriculture.Journal of ENTREPRENEURSHIP AND SUSTAINABILITY ISSUES. 7 (3).1847-1857

Li, X., Wang, C., & Alashwal, A. (2021). Case study on BIM and value engineering integration for construction cost control. Advances in Civil Engineering, 1-13.

Morina, F., Hysa, E., Ergün, U., Panait, M., & Voica, M. C. (2020). The effect of exchange rate volatility on economic growth: Case of the CEE countries. Journal of Risk and Financial Management, 13(8), 177-199.

Nwokeabia, I. A., & Uguru, L. C. (2022). Effect of Cost Control on Corporate Performance: Evidence from Selected Listed Brewery Firms in Nigeria.(Master thesis, DURBAN UNIVERSITY OF TECHNOLOGY).

Nwokeabia, I. A., & Uguru, L. C. (2023). Effect of Cost Control on Corporate Performance: Evidence from Selected Listed Brewery Firms in Nigeria. Journal of Accounting and Financial Management. Vol 9. No. 5, 77-93.

Okereke, R. A., Ejekwu, T. B., & Ohamma, V. O. (2020). Cost Control and Multilateral Financing of Engineering Projects in Nigeria. PM World Journal, 1-19.

Vadivelu, K., Balaji, N., Poongavanam, N., Tamilselvan, S., & Rajakumar, R. (2018). Cloud-ERP: Implementation strategies, benefits and challenges. International Journal of Pure and Applied Mathematics, 119 (14), 1359-1364.

Yap, J. B. H., & Skitmore, M. (2020). Ameliorating time and cost control with project learning and communication management: Leveraging on reusable knowledge assets. International Journal of Managing Projects in Business, 13 (4), 767-792.

Zainol, N. A., Mustafa, E., Razak, R. A., & Ahmad, R. Determining Cost Control Technique And Overcoming Challenges In Daily Operations: Perspectives From The Foodservice Managers. Management, 8(31), 15-25.

Zakari, M. (2017). The impact of exchange rate fluctuations on foreign direct investment in Nigeria. Journal of Finance and Accounting, 5(4), 165-170.

Zhang, Y. (2020). Research on cost control of real estate project based on contract planning and information system. In IOP Conference Series: Materials Science and Engineering, 768 (5), 1-5.

Zhou, J. (2021). Exchange Rate Risk Management in Natural Rubber Industry: Implications for Multinational Corporations in China. Open Journal of Social Sciences, 9(9), 663-672.

Zoubeidi, M., Kazar, O., Benharzallah, S., Mesbahi, N., Merizig, A., & Rezki, D. (2020). A new approach agent-based for distributing association rules by business to improve decision process in ERP systems. International Journal of Information and Decision Sciences, 12(1), 1-35.

استبانة

أثر استخدام نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على أحكام الرقابة على التكاليف في ضوء تغيرات سعر الصرف

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي/أختي الفاضل/ة..... المحترم/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول **أثر استخدام نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على أحكام الرقابة على التكاليف في ضوء تغيرات سعر الصرف"**

وعليه يتشرف الباحث بأن يضع بين أيديكم هذا الاستبيان، آملاً منكم التكرم بالإجابة على فقراته وذلك بوضع علامة (√) في الخانة التي تعبر عن وجهة نظركم بدقة وموضوعية وأمانة، لأن نتائج الدراسة تتوقف على ذلك.

هذا ويؤكد لكم الباحث بأن جميع المعلومات الواردة في الاستبيان سوف تحاط بالسرية التامة، وسيكون استخدامها بحسب ما تقتضيه أخلاقيات البحث العلمي فقط.

وأخيرا أتوجه بكل الشكر والتقدير لكل من ساهم في هذه الاستبانة والإجابة والمشورة، راجية من الله تعالى، أن يجزيهم عني أحسن الجزاء.

الباحث

أولاً: البيانات الديموغرافية:

- **مجال النشاط:**

☐ صناعي.
☐ تجاري.
☐ خدمي.

- **المؤهل العلمي:**

☐ بكالوريوس
☐ ماجستير
☐ دكتوراه
☐ أخرى

- **عدد سنوات الخبرة:**

☐ أقل من ٥ سنوات
☐ من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات
☐ ١٠ سنوات فأكثر

- **المسمى الوظيفي:**

☐ محاسب تكاليف.
☐ مدير مالي.

ثانياً: محاور الاستبانة:

رقم	الفقرة	درجة الاستجابة				
		أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة
المحور الأول: تخطيط موارد المنشأة ERP:						
البعد الأول: نظم إدارة الموارد البشرية						
-1	يساعد نظام تخطيط موارد المنشأة على توفير مجموعة من المعلومات عن كافة العاملين في الشركة.					
-2	يقدم نظام تخطيط موارد المنشأة عدد من الإرشادات والنصائح للعاملين الجدد للتأقلم مع طبيعة العمل.					
-3	يساعد نظام تخطيط موارد المنشأة على سرعة الاتصال بين الأقسام وبعضها البعض.					
-4	يساعد نظام تخطيط موارد المنشأة على اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة.					
البعد الثاني: نظم إدارة الشئون المالية						
-5	يعمل نظام تخطيط موارد المنشأة على جمع المعلومات المتعلقة بالموارد المالية.					
-6	يوفر نظام تخطيط موارد المنشأة المنظومة المالية للشركة بالاعتماد على بيانات واقعية.					
-7	يساعد نظام تخطيط موارد المنشأة على تقليل نسبة السيولة.					
-8	يساعد نظام تخطيط موارد المنشأة على زيادة قدرة الشركة على إعداد موازنة التدفقات النقدية.					
البعد الثالث: نظم إدارة المشتريات والمخازن						
-9	يقدم نظام المشتريات والمخازن المعلومات المالية التي تساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالشراء.					
-10	يساعد نظام المشتريات والمخازن على التأكد من ملائمة المواد الخام للشروط والمعايير.					
-11	يهتم نظام المشتريات والمخازن بالتقليل الأخطاء وتبويب العمليات الحسابية.					
-12	يحتفظ نظام المشتريات والمخازن بسجلات إلكترونية مفصلة لكافة بيانات المواد في المخازن.					

رقم	الفقرة	درجة الاستجابة				
		أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة
البعد الرابع: نظم إدارة المعلوماتية والاتصالات						
-13	تمتلك الشركة بنية تحتية تعتمد على نظام معلومات واتصالات متطور.					
-14	يعمل نظام المعلومات على تحسين سرعة نقل الشبكات لكي تتوافق مع متطلبات نظم تخطيط موارد المنشأة.					
-15	تهتم الشركة بمواكبة الثورة المعلوماتية في مجال المعلومات والاتصالات.					
-16	تمتلك الشركة نظام معلومات ذات جودة عالية.					
البعد الخامس: دعم الإدارة العليا						
-17	تدعم الإدارة العليا كافة الوسائل التي تساعد على تطبيق نظم موارد المنشاة.					
-18	تساعد الإدارة العليا على توفير نظام تخطيط موارد المنشأة لرسم السياسات الائتمانية التي تتناسب معها.					
-19	تعمل الإدارة العليا في الشركة على التحقق من وجود ضوابط فعالة تمنع تكرار إدخال بيانات في نظام تخطيط موارد المنشأة.					
-20	تقوم الإدارة العليا على تطوير المستمر لنظم تخطيط موارد المنشأة..					
المحور الثاني: أحكام الرقابة على التكاليف						
البعد الأول: تحديد الانحرافات						
-21	يتم تحديد الأسعار المباشرة المعيارية لحجم الإنتاج الفعلي.					
-22	يتم تحديد سعر الخدمات لضمان الوصول إلى تكلفة المستهدفة.					
-23	يحدد النظام معلومات عن انحرافات الأعباء الإضافية للعمليات الإنتاجية.					
-24	يتم الحصول على المعلومات التي توضح تكلفة الأنشطة التي يمكن الاستغناء عنها.					
البعد الثاني: أسلوب التكاليف التقديرية						

رقم	الفقرة	درجة الاستجابة				
		أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة
-25	يتم توزيع الموارد والأموال المتاحة بين الإدارات المختلفة في الشركة طبقًا للتكاليف التقديرية.					
-26	يتم الاعتماد على التكاليف التقديرية في عملية التخطيط.					
-27	يتم استخدام التكاليف التقديرية في تحديد الأهداف المستقبلية للشركة.					
-28	يتم الاعتماد على التكاليف التقديرية في تجنب المشكلات التي قد تتعرض لها الموازنة.					
البعد الثالث: أسلوب التكاليف المعيارية						
-29	يتم الاعتماد على تكاليف المعيارية في تخطيط عمليات الإنتاج.					
-30	تمتلك الشركة مجموعة من المتخصصين في كيفية تطبيق نظام التكاليف المعيارية.					
-31	يتم توفير معلومات تعمل على تحقيق التوزان المالي عن طرق نظام التكاليف المعيارية.					
-32	يتم إعداد تقارير عن مخزون المواد الأولية من خلال نظام التكاليف المعيارية.					
المحور الثالث: تغيرات سعر الصرف						
-33	تؤدي تغيرات سعر الصرف إلى انحرافات كبيرة في التكاليف.					
-34	تؤدي تغيرات سعر الصرف إلى إعادة تسمية المنتجات بسبب تغير قيمة التكاليف.					
-35	ينتج عن تغيرات سعر الصرف تعديل الإدارة لاستراتيجيات الشراء.					
-36	تعمل تغيرات سعر الصرف على تحسين استراتيجيات التحوط المالي من قِبل الإدارة.					
-37	يُسهم نظام ERP في تحسين تكيف المنشأة مع تغيرات أسعار الصرف.					
-38	تجد المنشأة صعوبة كبيرة في تحليل التكاليف في ظل التغيرات في سعر الصرف.					